عُقُودُ الزّبَرْجَدِ عَلَى مُسْنَدِ الإِمَام أَحمَدَ فِي إِعرَاب الحَدِيثِ

عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث

-5-

تأليف جلال الدين السيوطي

تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر

أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية بالجامعة

[تابع- مسند أنس بن مالك- رضي الله عنه]

101- حديث "مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعمِّداً فَلْيَتبَوّأ مَقْعَدَهُ مِن النّار"[1]

قال في النهاية: "تكَررت هذه اللفظة في الحديث ومعناها لينزل منزله من النار.

يقال: بوّأه الله منزلا، أي أسكنه إياه، وتبوأت منزلا اتخذته"[2]. ا.هـ.

وقال الخطّابي: "لفظهُ أمر ومعناه الخبر، كقوله تعالى: {مَنْ كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً}[3]. يريد أن الله يبوّئه مقعده من النار.

وقال ابن بطّال: "هو بمعنى الدعاء أي بوأه الله"[4].

وقال الطيبي: "الأمر بالتبوّؤ تهكم وتغليظ".

وقال الكرماني: "يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته بأن يكون معناه: من كذب فليأمر نفسه بالتبوّؤ ويلزم عليه[5] . قال: "فلقوله " فليتبوأ " توجيهات أربعة"[6].

قال الحافظ ابن حجر: "وأولها أولاها"[7]

قال الطيبي: "فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجزائه، أي كـما أنه قصد في الكذب التعمد، فليقصد في جزائه التبوّؤ"[8].

102 حديث (لا يُؤْمِنُ أحدكم حتى أكون أَحَبَّ إليه مِنْ وَلَدِه ووالِده والناسِ أجمعين)[9].

قال الكرماني: "أحبّ " أفعل التفضيل بمعنى المفعول[10]: وهو مع كثرته على خلاف القياس، إذ القياس أن يكون بمعنى الفاعل، وفصل بينه وبين معموله بقوله "إليه"، لأن الممتنع الفصل بأجنبي، مع أن الظرف يتوسع فيه"[11].

103 حديث (سُئِلَ عَنْ وَقْتِ صَلاةِ الصُّبْحِ فأَمَرَ بلالا حينَ طَلَعَ الفَجْرُ فَأَقامَ الصَّلاةَ، ثم أسفر الغدَ) [12].

قال أبو البقاء : "هو منصوب على الظرف، أي أسفر بالصلاة في الغد"[13].

104 حديث (بُعثتُ أنا والساعةَ كهاتين)[14].

قال أبو البقاء: "لا يجوز فيه إلا النصب، والواو فيه بمعنى مع، والمراد به المقاربة، ولو رفع لفسد المعنى، [لأنه كان يكون تقديره: بُعثتُ أنا وبعثت الساعة، وهذا فاسد في المعنى] إذ لا يقال بُعثت الساعة، ولا في الوقوع لأنها لم توجد بعد"[15]. انتهى.

وفي حديث آخر (بُعِثْتُ والسّاعةَ كهاتين) [16].

قال ابن السِّيد في مسـائله: "النصب والرفع جائزان في "الساعة"؛ النصب على تأويل مع، والرفـع بالعطف على الضمير في "بُعِثَت" والنصب فيه أحسن، لأن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد. ألا ترى أنه يقبح أن تقول: قمتُ وزيد[17]. وهذا مشهور عند النحويين[18] تغني شهرته عن الإطالة فيه"[19].

وقال القاضي عياض في الحديث الأول: "الأحسن رفع الساعة عطفاً على ما لم يسمّ فاعله في "بُعثتُ"، ويجوز النصب على المفعول معه، أي بعثت مع الساعة، كقولهم: جاء البردُ والطيالسةَ[20]، أو على فعل مضمر يدلّ عليه الحال، أي فأعدّوا الطيالسة[21]. ويقدّر هنا فانتظروا الساعة".

وقال القرطبى: "قد اختار بعضهم النصب بناءً على التشبيه، أي إن التشبيه وقع بملاصقة الأصبعين واتصالهما، واختار آخرون الرفع بناء على أن التشبيه وقع بالتفاوت الذي بين رؤوسهما"[22].

وقوله: "كهاتين" حال، أي مقترنين.

قال القرطبي: "فعلى النصب يقع التشبيه بالضم، وعلى الرفع يحتمل هذا ويحتمل أن يقع بالتقارب الذي بينهما في الطول".

105 حديث (فَلَمَّا نَظَرُوا إلَيْه قالُوا: مُحَمّدٌ والخَميس)[23].

قال في النهاية: " "محمدٌ" خبر مبتدأ محذوف، أي هذا محمد"[24].

وقال الكرماني: "أي جاء محمد"[25].

وقال الزركشي: "والخميس" بالرفع عطفاً على محمد، وبالنصب على المفعول معه"[26].

106 – حديث (جاءَ أَعْرابيٌّ فَبال في المسْجِدِ، فقال الصَّحابةُ: مَهْ مَهْ) [27].

قال الجوهري: "هي كلمة مبنيَّة على السكون، وهي اسم سمي به الفعل، والمعنى اكفف. يقال مَهْمَهْتُه إذا زجرتُه، فإن وصلت نوّنت فقلت: مَهٍ مَهٍ"[28][29].

وقال الداودي: "أصل هذه الكلمة ما هذا، كالإنكار، فطرحوا بعض اللفظ فقالوا

"مه "، فصّيروا الكلمتين كلمة"[30].

107- حديث "ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه وَجَدَ حَلاوةَ الإيمان"[31].

قال الكـرمـاني: " "ثلاث" مبتدأ. وجاز الابتداء بالنكرة لأن التنوين عوض من المضاف إليه، فالتقدير ثلاث خصال، أو لأنه صفة موصوف محذوف، وهو مبتدأ بالحقيقة أي خصال ثلاث، أو لأن الجملة الشرطية صفة، والخبر على هذا التقدير هو "أن يكون"، إذ على التقديرين الأولين الشرطية خبر، و"أن يكون " هو بدل من ثلاث أو بيان.

فأما "مَنْ" فهو مبتدأ، والشرط والجزاء معاً خبره، أو الشرط فقط على اختلاف فيه[32].

و"مَنْ" إما شرطية وإما موصولة متضمنة لمعنى الشرط، و"وجد" بمعنى أصاب، ولهذا عُدّي لمفعول واحد.

وقوله "كنّ " أي حصلن، فهي تامة.

وقوله "أن يكون الله ورسوله أحب إليه": "أحبَّ" منصوب خبر "يكون". فإن قلت: لِم ما ثنّي "أحب" حتى يطابق خبر "يكون" اسمها؟ قلت "أَفْعَلَ" إذا استعمل بـ "مِنْ " فهو مفرد مذكر لا غير، ولا تجوز المطابقة.

وقوله "وأن يحبّ المرء" بنصب "المرءَ" لأنه مفعول، وفاعله الضمير الراجع إلى "مَنْ ".

و"لا يحبه إلا للهِ" جملة حالية تحتمل بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول، أوكليهما معاً.

قوله "أن يعود في الكفر" فإن قلت: المشهور عاد إليه معدَّى بكلمة الانتهاء[33] لا بآلة الظرف. قلت: قد ضمّن فيه معنى الاستقرار، كأنه قال: يعود مستقراً فيه"[34]. انتهى.

108 – حديث "إذا جاء أحَـدُكُم الصلاةَ فلْيمْض على هَيْئَتِه، فلْيُصلِّ ما أدرك ولْيقْضِ ما سُبِقه"[35].

قال أبو البقاء: "هكذا ضبطوه على ما لم يسمَّ فاعله، والوجه فيه أنه أراد سُبِق به، فحذف حرف الجر، وعدّي الفعل بنفسه، وهو كثير في اللغة"[36].

109 - حديث "ما مِنْ مُسْلِم يغرسُ غرساً أو يَزْرَعُ زَرْعاً فيأكل منه إنسان أو طيرٌ أو بهيمةٌ إلا كانت له صدقة"[37].

قال الطيبي : "الرواية برفع "صدقة" على أن "كانت" تامة"[38].

110- حديث "ما أعددت لها مِنْ كبير عملٍ صلاةٍ ولا صَوْم" [39].

قال أبو البقاء: "يروونه بالجر على البدل من "عمل"، أو من "كبير""[40].

111- حديث "إنَّ الله تعالى لَغنيٌّ أنْ يُعذِّبَ هذا نَفْسه"[41].

قلت: هو على تقدير عن.

112 – حديث "يا أَنْجَشَة رُويدَكَ سَوْقَكَ بالقَوارير"[42].

قال أبو البقاء: "الوجه النصب برُويد، والتقدير: أمهل سوقَك، والكاف حرف للخطاب وليست اسماً و"رويد" يتعدّى إلى مفعول واحد"[43].

وقـال ابن مالك في توضيحه: " "رويد" هنا اسم فعل بمعنى أرود، أي أمهل، والكاف المتصلة به حرف خطاب، وفتحة داله بنائية. ولك أن تجعل "رويد" مصدراً مضافاً إلى الكاف، ناصباً "سوقك" وفتحة داله على هذا إعرابية"[44].

وقـال النـووي: " "رويدك" منصوب على الصفة لمصدر محذوف أي [سُقْ] سوقاً رويداً، ومعناه الأمر بالرفق [بهن]، و"سَوْقك" منصوب بإسقاط الجارِّ، أي ارفق في سوقك بالقوارير"[45].

وقال الأندلسي في شرح المفصل: "تلحق الكاف "رويد" إذا كان اسم فعل، وإذا كان مصدراً، لما فيها من معنى الأمر في هذين الوجهين، والكاف في الأمر حرف خطاب بمنزلتها في "ذاك" وإنما دخلت لتبيّن من تعني إذا خفت اللبس بمن لا تعني؛ وتحذفها إذا لم تخف لبسا".

وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الكاف في موضع رفع، ومنهم من قال هي في موضع نصب. والقولان باطلان، أما الأول فلأن الكاف لو كانت فاعلة لما جاز حذفها، وأيضا فإن جميع هذه الأسماء التي في معنى الأمر، لا يبرز منها الفاعل نحو: حَذار زيداً. وأما الثاني فلأن "إرواد" الذي هو الأصل لا يتعدّى إلا إلى واحد، ولو كانت الكاف منصوبة لكنت عديته إلى مفعولين.

ثم الذي يدلّ على أن الكاف لا موضع لها من الإعراب أصلاً أنها لو كان لها محل لكنت تؤكـدّهـا فتقول رويدك نفسُـك، بالرفع إن كانت مرفوعة، وبالنصب إن كانت منصوبة، وبالجرّ إن كانت مجرورة. وحيث لم يجز ذلك دلّ على أنها حرف.

وإن كان "رُوَيد" مصدراً وأضفته إلى الكاف، فالكاف هنا اسم لأنك تقيم الظاهر مقامه، فتقول: رُويدَك، مثل: رُويدَ زَيْدٍ ، لأن المصدر يضاف، فعلى هذا الوجه تقول رُويدَك نفسِك، فتؤكد الكاف لأنه اسم، ويجوز أن ترفع التأكيد على أن تجعله للضمير المرفوع.

وأما قول العرب: رُويدَك نَفْسَك، في الأمر، فإن الكاف حرف خطاب، و"نفسك" مفعول. انتهى.

113 - حديث "ما مِنْ رجل مُسْلم يموتُ له ثلاثةٌ مِنْ وَلَدِه لم يَبْلُغوا الحِنْثَ إلا أدْخَلَ الله عزّ وجَلَّ أبوَيْهِمُ الجَنّةَ بفضْل رحمتِه إياهم"[46].

قال أبو البقاء: " "من" زائدة، و"رجل" مبتدأ: [وما بعده]، إلى قوله "لم يبلغوا الحنث" صفة للمبتدأ. والخبر قوله "إلا أدخل الله أبويهم الجنة". فإن قيل الخبر هنا جملة وليس فيها ضمير يعود منها إلى المبتدأ، فالجواب: إن الرجل المسلم الذي هو المبتدأ هو أحد أبوي المولود، وهو المذكور في خبر المبتدأ، فقد وضع الظاهر موضع المضمر لغرض، وهو إضافة الأم[47] إليه، فهو كقوله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ}[48] [49].

وقال الحافظ ابن حجر : "الضمير في "رحمته" راجع إلى الله. وفي "إياهم" إلى الأولاد، أي بفضل رحمة الله للأولاد"[50].

وقال ابن التين: "قيل إن الضمير في "رحمته" للأب في قوله "ما من رجل مسلم" لكونه كان يرحمهم في الدنيا، فيجازى بالرحمة في الآخرة"[51].

قال ابن حجر: "والأوّل أولى، ويؤيده أن في رواية ابن ماجة "بفضل رحمة الله إياهم".

وقال الكرماني: الظاهر أن المراد بقوله "إياهم" جنس المسلم الذي مات أولاده، لا الأولاد، أي بفضل رحمة الله لمن مات لهم. قال: وإنما جمع باعتبار أنه نكرة في سياق النفي يفيد العموم"[52].

وقال ابن حجر: "وهذا الذي زعم أنه ظاهر ليس بظاهر، بل في غير هذه الطريق ما يدلّ على أن الضمير للأولاد؛ ففي حديث عمرو بن عبْسة[53] عند الطبراني[54] "إلا ادْخَلَهُ الله بِرَحْمتِه هو وإياهُم الجنّة"[55].

وفي حديث أبي ثعلبة الأشجعي[56] عنده "أَدْخَلَهُ الله الجنَّةَ بفَضْل رحمتِه إياهما". قاله بعد قوله "مَنْ ماتَ لَهُ وَلَدان" فوضح بذلك أن الضمير في قوله "إياهَم" للأولاد لا للآباء.

114 - حديث "أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارنا فاسْتَسْقى، فَحَلبْنا لَه شاةً لنا ثُمّ شُبْتُه مِنْ ماءِ بِئْرِنا"[57].

قال الكرماني: "فإن قلت استعمل هنا بـ "مِنْ " وروي في موضع آخر بالباء. قلت: المعنيان صحيحان، وقد يقوم حرف الجرّ مقام أخيه"[58].

قوله: "ثم قال: الأَيْمَنون الأَيْمَنون".

قال الزركشي: "كذا بالرفع بتقدير مبتدأ مضمر، أي المقدّم".

115- حديث "وإنْ وَجَدْناهُ لَبَحْرا"[59].

قال الخطابي : " "إنْ " هنا نافية، واللام في "لبحرا" بمعنى إلا، أي ما وجدناه إلا بحرا، والعرب تقول: إنْ زيدٌ لعاقلٌ ، أى ما زيدٌ إلا عاقل، والبحر من نعوت الخيل. قال الأصمعي[60]: فرسٌ بحر إذا كان واسع الجري"[61].

قلت: هذا الذي أعربه الخطابي مذهب كوفي، وذلك لأنه أخذ عن ثعلب[62]، وهو من أئمة الكوفيين. والبصريون يقولون في هذا: إنّ "إنْ" مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء دخلت للفرق بين "إنْ" المخففة و"إنْ" النافية[63]

قال أبـو حيان: "الكـوفيون يرون أنّ "إنْ" هي النافية، واللام بمعنى إلا وهذا باطل، لأن اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى إلا"[64].

وقال ابن مالك: "قولهم إن اللام بمعنى "إلا" دعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى "إلا" لكان استعمالها بعد غير "إنْ" من حروف النفي أولى، لأنها أنصّ على النفي من "إنْ"، فكان يقال: لم يقمْ لزيدٌ ، ولن يقعدَ لعمروٌ ، بمعنى لم يقمْ إلا زيدٌ ، ولن يقعد إلا عمرو. وفي عدم استعمال ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد كـما قصد مع التشديد".

116- حديث "إذا أَقْرَضَ أَحَدُكُم قَرْضاً فأَهْدى إليه أو حَمَلَهُ فلا يَقْبَلْها"[65].

قال الطيبي: "القَرْض" اسم للمصدر، والمصدر في الحقيقة الإقراض، ويجوز أن يكـون هاهنا بمعنى المقروض، فيكون مفعولاً ثانياً لأقرض، والأوّل مقدّر كقوله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً}[66] والضمير الفاعل في "فأهدى" عائد إلى المفعول المقَدّر. والضمير في "لا يقبلها" راجع إلى مصدر أهدى.

وقوله "فأهدى" عطف على الشرط، وجوابه "فلا".

117 – حديث "هذا جَبَلٌ يُحبُّنا ونُحِبُّه"[67].

قال الأندلسي: "قال سيبويه: حدثنا يونس[68] أن العرب تقول "هذا أنت تقول كذا". لم يُرد بقوله "هذا أنت" أن يعرفه بنفسه، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا [أنت]"[69].

قال السـيرافي: "وقولهم "هذا زيدٌ يفعل كذا": "يفعـل" في موضـع الحـال عند البصريين، هذا زيدٌ فاعلاً. وعند الكوفين هو منصوب على أنه خبر هذا". انتهى.

وفي حديث الشفاعة: "هذه الأنبياء قد جاءتك يسألون". وفي حديث النحر: "هذا يومٌ يُشتهى فيه اللحم"[70]

وقوله: "اللهمّ إنَّي أحرّم ما بين جبليها مثل ما حرّم به إبراهيم مكة" قال الكرماني: فإن قلت لفظ "به" زائد. قلت: لا، بل "مثل" منصوب بنزع الخافض، أي أحرّم بمثل ما حرّم به، أو معناه أحرّم بهذا اللفظ وهو"أحرّم" مثل ما حرّم به إبراهيم"[71].

118 – حديث "مِنَ السُّنَّةِ إذا تَزوَّجَ البِكرَ أقَام عِنْدَها سَبْعاً"[72].

قال الطيبي: "يجوز أن يكون قوله "من السنة" خـبراً، وما بعده في تأويل المبتدأ، أي من السنة إقامة الرجل عند البكر إذا تزوجها سبعاً".

119 – حديث "قوموا إلى جَنَّةٍ عَرْضُها السماوات والأرض"[73].

قال الطيبي: "عدّاه بـ "إلى" لإرادة معنى المسارعة، كـما في قوله تعالى: {وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ}[74]

120 – حديث "لم يُصَدَّقْ نَبِيّ من الأنبياء ما صدقت"[75].

قال الطيبي: " "ما" فيه مصدرية"[76].

121 - حديث "قولُ أُمّ حارثة لرسول الله صلى الله عليه وسلم : قد عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حارثة منيّ فإنْ يكُ في الجَنَّةِ اصبرْ وأحتسب، وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع"[77].

قال ابن مالك: "حقّ الفعل إذا دخلت عليه "إنْ" وكان ماضياً بالوضع، أو بمقارنته "لم" أن ينصرف إلى الاستقبال نحو{إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُم}[78] {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا}[79]. وإن كان قبل دخول "إنْ" صالحاً للحال والاستقبال تخلّص له بدخولها، نحو {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ}[80]. وقد يراد المضيّ بما دخلت عليه "إنْ" فلا يتأثر بها، ويستوي في ذلك الماضي بالوضع نحو {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ}[81] والمضارع نحو {إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}[82]. ومنه "فإن يكُ في الجنةِ أصْبرْ وأحْتسِب". والأصل "يكون" ثم جزم فصار "يكنْ" ثم حذف نونه لكثرة الاستعمال فصار "يكُ".

وهذا الحذف جائز لا واجب. ولذلك جاء الوجهان في كتاب الله نحو {وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}[83] {وَلَمْ يَكُنْ جَبَّاراً عَصِيّاً}[84]. ولو ولي الكاف ساكن عادت النون نحو {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ}[85] ولوجوب عود النون قبل الساكن لم يجئ الفعلان في الحديث المذكور بالحـذف، بل حذفت نون الأول لعـدم ساكن بعده، وثبتت نون الثاني لإيلائه ساكنا. ولا يستصحب الحذف قبل ساكن إلا في ضرورة، كقول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أبْدَتْ وَسامَةً
فَقدْ أَبْدتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَم [86]

و"ترى" من قول أم حارثة "وإن تكن الأخرى ترى ما أَصنع" مضارع راء بمعنى رأى، والكلام عليه كالكلام على قول أبي جهل "متى يراك الناس"[87] . وكـما جُوّز رفع "يراك" لإهمال "متى" وتشبيهها بـ "إذا"، كذلك يجوز رفع "يرى" لأنه جواب، والجواب قد يرفع، وإن كان الشرط مجزوم اللفظ، كقراءة طلحة بن سليمان[88] {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ}[89] وكقول الراجز:

إنّك إنْ يُصْرَعْ أخوُكَ تصْرَعُ"[90] [91]. انتهى.

وقوله: "أصابهُ سَهْم غَرْب"[92].

يروى بالإضافة وعدمها على الصفة لسهم، ونظيره من ذلك "غرّة عبد أو أمة"[93] و"برد حِبَرة"[94] و"حلة سِيَراء"[95].

قوله: "أوَ هَيِلْتِ أوَ جَنَّةٌ واحدةٌ هي؟".

قال الرافعي في تاريخ قزوين: "الواو فيهما مفتوحة، وهي واو الابتداء دخلت عليها همزة الاستفهام، الأولى على التوبيخ، والثانية على الإنكار"[96].

قوله: "إنها جنان".

قال الطيبي: "هو ضمير مبهم تفسيره ما بعده، ويجوز أن يكون الضمير للشأن".

122 – حديث "كتابُ الله القِصاصُ" [97].

قال الزركشي: "مرفوعان على الابتداء والخبر. ويجوز نصبهما على وجهين أحدهما: أنه مما وضع فيه المصدر موضع الفعل، أي كتب الله القصاص، كقوله تعالى: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ}[98]. والثاني: أنه إغراء، ويكون القصاص بدلا، أو منصوباً بفعل، أو مرفوعاً خبرِ مبتدأ محذوف. ولا يجوز هذا الوجه في الآية، أعني يمتنع أن يكون "كتاب الله" منصوباً بـ "عليكم" المتأخر عنه.

123 – حديث "فكُنّا نَراهُ يَمْشي بَين أظهرنا رَجُلاً مِنْ أَهْل الجنَّة"[99].

قال النووي : "روي "رجلا" و"رجلٌ" وكلاهما صحيح، الأوّل على البدل من الهاء في نراه، والثاني على الاستئناف"[100].

124 – حديث "إنّ حَقاً على الله أَنْ لا يرتَفعَ شيءٌ مِن الدُّنيا إلا وَضَعه" [101].

قال الطيبي: " "عـلى الله" متعلق بـ "حقاً"، و"أنْ لا يرتفع" خبر إنّ، و"أَنْ" مصدرية فتكون معرفة والاسم نكرة من باب القلب، أي إن عدم الارتفاع حقّ على الله. ويمكن أن يقال "على الله" صفة "حقاً" أي حقاً ثابتاً على الله تعالى".

125 – حديث "انْطَلِقُوا باسمِ الله وبِالله على مِلَّةِ رَسولِ الله" [102].

قال الـطيبي: "ليس الجـارَّان متعلقـين بالفعل، بل هما حالان، كأنه قال انطلقوا متبركـين باسم الله مستعينين بالله ثابتين على ملة رسول الله".

126 – حديث "هؤلاء خطباء أمتك الذين يقولون [ما لا يفعلون]" [103].

قال الطيبي: "الـذين" بدل من قولـه "خـطباء"، ويجوز أن يكون صفة له، لأنه لا توقيت[104] فيه على عكس قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني[105].

ويجوز أن يكون منصوباً على الذم وهو الأوجه.

127 - حديث "إنَّ الله لا يَظْلِمُ مؤمِناً حَسَنَة يُعطَى بها في الدنيا ويُجْزَى بها في الآخرة"[106].

قال الطيبي: "لا يظلم" أي لا ينقص، وهو يتعدى إلى مفعولين أحدهما: "مؤمناً" والآخر "حسنة". والباء في قوله "يعطى بها" إن حملت على السببية فيحتاج إلى مقدر أي يعطي بسببها حسنة، وإن حملت على البدل فلا. وأما الباء في "يجزى بها" فهي للسببية"[107].

قوله (وأمّا الكافرُ فَيُطْعَمُ بحَسَناتِه) قال: "اعلم أن "أما" التفصيلية تقتضي التعدد لفظاً أو تقديرا، وقرينتها هنا الكلام السابق، والقرينتان واردتان على التقابل، فيقدر في كلّ من القرينتين ما يقابل الأخرى".

128 – حديث "دَخَلَ رَجُلٌ والنبي صلى الله عليه وسلم مُتَّكِيٌ بَين ظَهرانَيْهم"[108].

قال في الفائق: "يقال أقام فلان بين أظهر قومه، وبين ظهرانيهم، أي بينهم، وإقحام لفظ الظهر ليدل على أن إقامته بينهم على سبيل الاستظهار بهم، والاستناد إليهم، وكأن معنى التثنية فيه أن ظهراً منهم قدّامه وآخر وراءه، فهو مكنوف من جانبيه. هذا أصله ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقا، وإن لم يكن مكنوفا. وأما زيادة الألف والنون بعد التثنية فإنما هي للتأكيد، كـما تزاد في نحو"نفساني" في النسبة إلى النفس، ونحوه"[109].

وقال القاضي عياض: "قال الأصمعي: العرب تقول "نحنُ بَيْنَ ظَهْرَيْكُم" على لفظ الاثنين، و"ظهرانيْكم". قال الخليل: أي بينكم. قال غيره: والعرب تضع الاثنين موضع الجمع".

وقال الكرماني : "النون مفتوحة لا غير"[110].

قوله (قال: اللهمّ نَعَمْ).

قال الكرماني: "الجواب هو "نعم"، وذكر لفظ "اللهمّ" للتبرك، وكأنه استشهد بالله في ذلك تأكيداً لصدقه"[111].

وقال المُطَرِّزي في المعرب: "قد يؤتي بـ"اللهم" توكيداً للجواب، ودليلاً على الندرة"[112].

وقـال الطيبي: "قد يؤتى بـ "اللهمّ" قبل "إلا" إذا كان المستثنى عزيزاً نادراً، وكان قصدهم الاستظهار بمشيئة الله في إثبات كونه ووجوده، أي إنه بلغ من الندرة حدّ الشذوذ". وقوله (أنشدك بالله).أي أسألك بالله.

129 – حديث "عُرِضَتْ علىَّ أجور أمتي حتى القذاةُ يخرجها الرجلُ من المسجد"[113].

قال الشيخ ولي الدين العراقي: ""القذاةُ" بالرفع عطفاً على قوله "أجور أمتي". ويجوز فيه الجر بتقدير: حتى أجرِ القذاةِ، ثمِ حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه. ويجوز فيه النصب بتقدير: حتى رأيت القذاة".

وقال الطيبي: "لابدّ هنا من تقدير مضاف، أي أجور أعمال أمتي وأجر القذاة، أو أجر إخراج القذاة. ويحتمل الجرّ و"حتى" بمعنى إلى. وحينئذ التقدير: إلى أجر إخراج القذاة. و"يخرجها من المسجد" جملة مستأنفة للبيان. والرفع عطفاً على أجور، والتقدير ما مرَّ. و"حتى" يحتمل أن تكون هي الداخلة على الجملة فحينئذ التقدير: حتى أجر القذاة يخرجها. على الابتداء والخبر"[114].

130- حديث "شَهدْتُ وليمَتَيْن مِنْ نِساءِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فـما أطعمنا خُبزاً ولا لحـماً. قلت: فمه؟ قال: الحَيْس[115]"[116].

قال أبو البقاء: "أراد "فما" ولكنه حذف الألف وجعل الهاء بدلا منها، كما قالوا "هنه" في "هنا". ولا يقال إنـه حذف الألف لكـونه استفهاما كـما حذفت في قوله تعالى: {مِمَّ خُلِقَ}[117] لأن ذلك إنما يجيء في المجرور، فأما المنصوب والمرفوع فلا"[118].

131- حديث "لقد اخفتُ في الله وما يُخافُ أَحد"[119].

قال الطيبي: ""أخفت" ماضي مجهول من أخاف بمعنى خوّف. وقوله "وما يُخاف أحد" حال، أي خُوّفت في دين الله وحدي. وقوله: "ولقد أتت عليّ ثلاثون من بين ليلة ويوم" تأكيد للشمول، أي ثلاثون يوماً وليلة متواترات لا ينقص منها شيء من الزمان"[120].

132- حديث "أما إنَّ كُلَّ بناء وبَالٌ على صاحِبه إلا ما لا إلا ما لا"[121].

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: "يعني إلا ما لابدَّ منه".

133- حديث "الدجّال، وإنَّ بين عَيْنَيْه مكتوب كافر" وفي نسخة "مكتوباً كافر"[122].

قال ابن مالك في توضيحه: "إذا رفع "مكتوب" جعل اسم إنّ محذوفاً، وما بعد ذلك جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبراَ لإنّ، والاسم المحذوف إما ضمير الشأن وإما ضمير عائد على الدجّال. ونظيره - إن كان المحذوف ضمير الشأن - قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الرِوايات: "وإنّ لنفسك حقّ "[123] وقـولـه صلى الله عليه وسلم - بنقل من يوثق بنقله -: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون"[124]، وقول بعض العرب: "إنّ بك زيدٌ مأخوذ". رواه سيبويه[125] عن الخليل، ومنه قول رجل للنبي صلى الله عليه وسلم: "لعلّ نزعها عرق"[126] أي لعلَّها. ونظائره في الشعر كثيرة.

وإذا كان الضمير ضمير الـدّجال فنظيره رواية الأخفش: "إنّ بك مأخوذ أخواك" والتقدير: إنّك بك مأخوذ أخواك، ونظيره من الشعر قوله:

فليتَ دفعتَ الهمَّ عنّي ساعة
فبتنا على ما خيّلتْ ناعِمَي بالِ[127]

أراد فليتك. ومثله قول الآخر:

فلو كُنْتُ ضَبيّاً عَرَفتَ قَرابَتي
ولكنَّ زنْجيٌ عَظيمُ المشافِر[128]

أراد: ولكنك زنجي. ويروى "ولكن زنجياً" على حذف الخبر. ومن روى "مكتوباً" فيحتمل أن يكون اسم إن محذوفاً على ما تقرّر في رواية الرفع، و"كافر" مبتدأ، وخبره "بين عينيه " و"مكتوبا" حال، أو يجعل "مكتوبا" اسم إنّ و"بين عينيه" خبرا و"كافر" خبر مبتدأ، والتقدير: هو كافر. ويجوز رفع "كافر" وجعله ساداً مسدّ خبر إنّ، كما يقال: إن قائماً الزيدان. وهذا مما انفرد به الأخفش"[129]. انتهى.

134- حديث "هل مِنْ أَحَدٍ يَمشي على الماء إلا ابْتَلَّتْ قَدَماه"[130].

قال الطيبي: "استثناء من أعمّ عام الأحوال، تقديره: يمشي في حال من الأحوال

إلا في حال ابتلال قدميه"[131].

135- حديث "مَنْ عالَ جاريتن حتّى تَبْلُغا جاء يَوْمَ القيامة أنا وهو كهاتين"[132] .

قال الشيخ أكمل الدين[133] في شرح المشارق: "في الكلام تقديم وتأخير، فإن في "جاء" ضميراً يعود إلى "مَنْ". وقوله "هو" تأكيد له وقوله "أنا" معطوف عليه. وتقديره: هو وأنا، ثم قدّم إما لكونه صلى الله عليه وسلم أصلا في تلك الخصلة، أو قدّم في الذكر لشرفه".

قلت: ليس هذا الإعراب بسديد لأن تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز، والأولى أن يجعل "أنا" مبتدأ، و"هو" معطوف عليه، و"كهاتين" الخبر. والجملة حالية بدون الواو نحو: {اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوّ}[134].

136- حديث "إنّ رَجُلاً قال: يارسول الله كيف يحشرُ الكافر على وَجْهه يَوْمَ القيامة؟ قال: أليس الذي أمشاه على رجليه في الدنيا قادرٌ على أن يُمشيه على وجهه يوم القيامة"[135].

قال الطيبي: "قادر" مرفوع على أنه خبر "الذي" واسم "ليس" ضمير الشأن"[136].

137- حديث "لِكُلِّ أمة أمينٌ وإنَّ أميننا أيتها الأمة أبو عبيدة"[137].

قال القاضي: "هو بالرفع على النداء، والأفصح أن يكون منصوباً على الاختصاص"[138].

138- حديث "قول سُراقة: يانَبِيَّ الله مُرْنِي بِمَ شِئْت"[139].

قال ابن مالك: "فيه شاهد على إجراء "ما" الموصولة مجرى "ما" الاستفهامية في حذف ألفها إذا جُرّت، لكن بشرط كون الصلة "شاء" وفاعلها"[140].

139 – حديث "لا تُشَدِّدوا على أَنْفُسِكُم فَيُشدِّدَ الله عليكم"[141].

قال الطيبي: ""فيشدّد" نُصِبَ على جواب النهي. والفاء في قوله "فإن قوماً" سبب للفعل المنهي المسبب عنه الشدّة. والفاء في قوله "فتلك بقاياهم" للتعقيب. و"تلك" إشارة إلى ما في الذهن من تصوّر جماعة باقية من أولئك المشددين. و"الخبر" بيان له. كـما في قوله تعالى: {هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِك}[142]"[143].

140- حديث "أَصْبَحَ رَسول الله صلى الله عليه وسلم عَروساً" [144].

قال الزركشي: ""العروس" نعت يستوي فيه الرجل والمرأة، يقع عليهما مدّة بناء الرجل بها"[145].

141- حديث "قال النبي صلى الله عليه وسلم يوْمَ بَدر: مَنْ يَنْظُرُ ما فَعَلَ أبو جهل؟ فانْطَلَقَ ابن مسعودٍ فَوجَدَهُ قد ضَربه ابنا عفراءَ حتى بَرَد، فأخذَ بِلحْيته فقال: أَنْتَ أبا جهل؟"[146].

قال الزركشي: "كذا الرواية في البخاري من رواية زهير، وهو يصح على النداء، أي أنت المقتول الذليل يا أبا جهل، على جهة التقريع والتوبيخ".

قال القاضي: "أو على لغة القصر في الأب، ويكون خـبر المبتدأ".

وقال الداودي: "يحتمل معنيين أحدهما: أن يكون استعمل اللحن ليغيظ أبا جهل كالمصغر له، أو يريد أعني أبا جهل".

وردّهما السفاقسي[147] لأن تغييظه في مثل هذه الحالة لا معنى له، ثم النصب بإضمار "أعني"[148] إنما يكون إذا تكررت النعوت.

قال الزركشي: "ولا يردّان، أما الأول فإنه أبلغ في التهكم. وأما الثاني فليس التكرار شرطاً في القطع عند جمهور النحويين، وإن أوهمته عبارة ابن مالك في كتبه"[149].

قال القاضي: "ورواه الحُميدي[150]: "أنت أبو جهل" وكذا ذكره البخاري من رواية يونس".

142- حديث "مَنْ أجوَدُ جُوداً"[151].

قال الطيبي[152] : "مَنْ" الاستفهامية مبتدأ. و"أجود" خبره، و"جودا" تمييز مزال عن الأصل. وفيه وجهان: أحدهما: أن "أجود" أفْعَل من الجودة، أي أحسن جودا وأبلغه. والثاني: أنـه من الجود الكرم، أي من الذي جوده أجود، فيكون إسنادا مجازياً، كـما في قولك: جِدْ جدَةً.

وقوله: "الله أجودُ جوداً ثم أنا أجود بني آدم، وأجوده من بعدي رجل علم عِلْماً فنشره" الضمير في "أجوده" راجع إلى بني آدم، على تأويل الإنسان أو للجود.

143- حديث أُحد، قوله "لا تشرفْ يُصيبُكَ سَهم"[153].

قال الزركشي: "كذا لهم بالرفع، وهو الصواب. وعند الأصيلي "يُصبْكَ" بالجزم، وخطّؤوه، وهو قلب للمعنى إذ لا يستقيم أن تقول: إن لا تشرف يصبك، ولكن جوّزه الكوفيون"[154]

قوله (تَنْقُزان القِرَب).

بضم القاف. قال القاضي عياض: "ضبطه الشيوخ، بنصب الباء، وفيه بُعد، إلا على تقدير نزع الخافض أي بالقرب. وقيل صوابه بالرفع على الابتداء، كأنه قال: والقِرَبُ على متونهما. وروي "تُنْقِزان" بضم التاء وكسر القاف، ويستقيم على هذا نصب "القِرَب" أي إنهما لسرعتهما في السيّر تتحرك القرب على ظهورهما وتضطرب"[155].

144- حديث "أَقْر قَوْمَكَ السَّلامَ فَإنَّهم ما علمتُ أعِفَّةٌ صُبُر"[156].

قال أبو البقاء: "أعفة" مرفوع، خبر إنّ. وفي "ما" وجهان أحدهما: هي مصدرية، والتقدير إنهم في علمي أعفّة. والثاني: زمانية تقديره إنهم مدّة علمي فيهم أعفة. ولا يجوز النصب بـ"علمت" لأنه لا يبقى لـ"إنّ" خـبر"[157].

145- حديث "هذا أَوَّلُ طَعامٍ أَكَلَهُ أَبوكِ مِنْ ثلاثةِ أَيَّام" [158].

قال أبو البقاء : "هكذا في هذه الرواية. ودخول "من" لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ومنعه أكثر البصريين". قال: "والأقوى عندي مذهب الكوفيين". قال: "وفي بعض الروايات "منذ ثلاث" وهذا لا خلاف في جوازه"[159]. انتهى.

وقـال ابن مالك في شرح التسهيل: "هذا الحديث من الأدلة على استعمال "من" لابتداء غاية الزمان. وكذا قوله في حديث الاستسقاء: "فمُطِرنا مِنْ جُمعةٍ إلى جمعة"[160] وقول أنس: "فلم أَزَلْ أحبُّ الدُّباءَ من يومئذٍ"[161] وقول عائشة: "لم يجلسْ عندي من يومِ قيل فيَّ ما قيل"[162]. وكلّها في صحيح البخاري"[163]. انتهى.

146 - حديث نكاح زينب، قوله "فلما رأَيْتُها عَظمَتْ في صَدْري حتَّى ما أستطيع أَنْ أَنْظُرَ إليها أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها"[164].

قال أبو البقاء: "أنَّ" بالفتح، وتقديره لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها"[165].

147 - حديث "أنه صلى الله عليه وسلم رمى الجَمْرةَ ثُمَّ نَحَرَ البُدْن، والحَجَّامُ جالس، ثم حَلَق أحدَ شقيه الأيمنَ"[166].

قال أبو البقاء: "الأيمن" بالنصب بدل من "أحد"، أو على إضمار أعني. والرفع جائز على تقدير هو الأيمن"[167].

148 - حديث الجمـل "فلما نَظَر الجَمَلُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أَقْبَلَ نَحْوَهُ حتى خَرَّ ساجداً بين يديه، فأخذ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بِناصيته أذلّ ما كانت قط حتى أدخله في العمل"[168]. فيه استعمال "قط " غير مسبوقة بنفي، وقد كثر ذلك في الحديث.

وقال ابن مالك في التوضيح: "في حديث حارثة بن وهب[169] "صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن أكثر ما كنا قط"[170]، فيه استعمال "قط" غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحـويين، لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قط، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي، وله نظائر"[171]. انتهى.

وفي حديث جابر[172] "ما من صاحبِ إبلٍ لا يَفْعَلُ فيها حقَّها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط"[173]. وفي حديث سمرة بن جندب[174] في صلاة الكسوف "فقام بنا كأطولِ ما قام بنا في صلاةٍ قط، ثم ركع كأطول ما ركعَ بنا في صلاة قط، ثم سجَدَ بنا كأطولِ ما سجد بنا في صلاة قط"[175].

149 - حديث "أصابت الناس سنَةٌ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم"[176].

قال الأبذي في شرح الجزولية: "إطلاق السّنة على عام القحط من باب العَلَم بالغلبة. ومثله في حديث سعد "وسألتُه أن لا يُهلك أمتي بالسنة فأعطانيها"[177]

قوله (فادع الله يَغِثْنا).

قال الزركشي: "بفتح الياء وبالجزم على الجواب، ومنهم من ضمّ الياء ورفع الفعل، من الإغاثة والغوث وهو الإجابة. وروى في الموطأ "يَغيثُنا" بفتح الياء وبالرفع. وعلى هذا فجواب الأمر محذوف أيَ يُحْيِك[178] ويُحْيِ الناس"[179].

وقوله "اللهمّ اسقنا" يجوز فيه قطع الهمزة ووصلها، لأنه ورد في القرآن ثلاثياً ورباعياً[180].

قوله (ما نرى في السماء من سحاب ولا قَزَعةً).

قال الزركشي: "بالنصب والجر"[181].

قوله (فمطرنا يومنا ذلك، ومن الغد).

قال الكرماني: "مِنْ" إما بمعنى في، وإما تبعيضية"[182].

قوله (والذي يليه حتى الجمعةُ الأخرى).

قال الكرماني: "هوَ مثل "أكلتُ السمكة حتى رأسِها، في جواز الحركات الثلاث في مدخولها، وجاء عليها الروايات"[183].

قوله (وسآل الوادي قناة).

قال الكرماني: "[قَناةُ] علم لبقعة غير منصرف مرفوع بأنه بدل عن الوادي. وفي بعض الروايات "قناةً"، بالنصب والتنوين، فهو بمعنى البئر المحفورة، أي سال الوادي مثل القناة. وفي بعضها "وادي قناة" بإضافة الوادي إليها"[184].

وقـال الرضيّ الشاطبي[185]: "الفقهاء يقولونه بالنصب والتنوين، يتوهمونه قناة من القنوات، وليس كذلك"[186]

وقـال الطيبي: "قناة" نصب على الحال أو المصدر، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي مثل القناة أو سيلان القناة في الدوام والاستمرار والقوة والمقدار"[187].

قوله (ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً يخطب).

قال الزركشي: "كذا بنصب قائماً على الحال من "يخطب". ويروى بالرفع على الخبر"[188].

قوله "اللهمَّ حَوالَيْنا".

قال الزركشي: "هو ظرف متعلق بمحذوف، أي أمطر حوالينا"[189].

وقال الكرماني: "هو ظرف، أي أمطر في الأماكن التي في حولنا ولا تمطر علينا"[190].

وقال الحافظ ابن حجر : "فيه حذف تقديره: اجعل أو أمطر"[191].

وقال الطيبي: "حوله وحوليه وحواليه بمعنى، وإنما أوثر "حوالينا" لمراعاة الازدواج مع قوله علينا، نحو{وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ} [192]"[193].

قوله (ولا علينا).

قال الطيبي: "عطف جملة على جملة، أي أمطر حوالينا ولا تمطر علينا. ولو لم تكن الواو لكان حالا". قال: "وفي إدخال الواو هنا معنى لطيف، وذلك أنه لو أسقطها كان مستقيا للآكام وما معها فقط، ودخول الواو ويقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الواو مخلصة للعطف، ولكنها للتعليل، وهو كقولهم "تجوعُ الحُرَّةُ ولا تأكلُ بثَدْيَيها"[194]، فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه، ولكن لكونه مانعاً عن الرضاع بأجرة، إذ كانوا يكرهون ذلك"[195].

قوله (قال فَأَقْلَعَتْ).

قال الكـرمـاني: "فإن قلت: فـما وجـه تأنيث الفعـل؟ قلت: تأنيثـه إما باعتبار السحابة، أو باعتبار السحاب"[196].

قوله (فادع الله يَحْبسها عنا).

قال ابن مالك: "يجوز في "يحبسها" الجزم على جعله جواباً للدعاء، لأن المعنى إن تدعه يحبسْها، وهو أجود، والرفع على الاستئناف أي فهو يحبسُها والنصب على إضمار "أَنْ " كأنه قال ادع الله أن يحبسَها، ومثله قراءة الأعمش [197] {وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ} [198] وقول بعض العرب "خذ اللّصَّ قبلَ يأخذَك [199] "[200].

وقال الطيبي: "الضمير فيه للسحاب فإنها جمع سحابة"[201].

قوله "اللهمّ أغِثنا".

قال القرطبي: "كذا رويناه بالهمزة، وهي للتعـدية، ومعناه هب لنا غيثاً. وقال بعضهم: صوابه "غِثنا" لأنه من "غاث". قال وأما "أغثنا" فإنه من الإغاثة وليس من طلب الغيث"[202]. قال القرطبي: "والصواب الأول".

150 – حديث "أنّ رجلا قال يارسول الله: متى الساعةُ قائمة"[203].

قال الزركشي: "يجوز في "قائمة" الرفع والنصب".

151- حديث "لا يتمنَّينَّ أَحَدُكُم الموتَ لِضُرٍّ نَزَلَ به، فإنْ كان لابُدَّ مُتمنّياً"[204].

قال الكرماني: "قوله "لابدّ" حال، وتقديره: إن كان أحدكـم فاعلا حالة كونه لابدّ له من ذلك"[205].

152 - حديث "إذا تقرَّبَ إليَّ العَبْدُ شِبراً تَقرَّبتُ إليه ذِراعاً، وإذا تَقَرّب إليَّ ذِراعاً تَقَرّبت منه باعاً" [206].

قال الكرماني: "فإن قلت استعمل التقربّ أولاً بـ "إلى"، وثانياً بمن، فما الفرقُ بينهما؟ قلت: الأصل "مِنْ" واستعمالها بـ "إلى" لقصد معنى الانتهاء، والصلات تختلف بحسب المقصود"[207].

153- حديث "لا تقومُ السَّاعَةُ على أحدٍ يقولُ الله الله"[208].

قال النووي: "هو برفع اسم الله تعالى. وقد يغلط فيه بعض الناس فلا يرفعه"[209].

وقال القرطبي: "صوابه بالنصب، وكذلك قيدناه عن محققي من لقيناه، ووجهه أن هذا مثل قول العرب: "الأسدَ الأسدَ" و"الجدارَ الجدارَ" إذا حذروا من الأسد المفترس والجدار المائل. وهو منصوب بفعل مضمر تقديره احذر. وقد قيده بعضهم "الله الله " بالرفع على الابتداء وحذف الخبر، وفيه بعد". انتهى.

154- حديث "نَهى عن بَيْعِ الثِّمارِ حتّى تُزْهي، قيل: وما تُزهي؟"[210].

قال الطيبي: "يجوز أن يكون "تزهي" حكاية قول الرسول صلى الله عليه وسلم . أي ما معنى قولك "حتى تزهي"؟ أو وضع الفعل موضع المصدر، أي قيِل ما الزهو، ونحوه قول الشاعر:

وقالوا ما تشاءُ فقُلْتُ ألهو[211]

155- حديث "نَهى عن بَيْعِ الحَبِّ حتَى يفرك"[212].

قال البيهقي [213] في سننه [214]: "إن كان بخفض الراء على إضافة الإفراك إلى الحب وافق رواية من قال: "حتى يشتد". وإن كان بفتح الراء ورفع الياء على

إضافة الفرك إلى ما لم يسمّ فاعلُه خالف رواية من قال فيه: "حتى يشتد" واقتضى تنقيته عن السنبل حتى يجوز بيعه. قال: "ولم أر أحداً من محدّثي زماننا ضبط ذلك، والأشبه أن يكون "يَفرِك" بخفض الراء [لموافقة] معنى من قال فيه :"حتى يشتد".

قوله: "أرأيت إنْ مَنَعَ الله الثَمرةَ، بِمَ يأخُذُ أَحدُكُم مالَ أخيه؟"[215].

قال الكرماني: "أرأيت" في معنى أخبرني. وفيه نوعان من التصرّف: إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار، وإطلاق الاستفهام وإرادة الأمر"[216].

وقال أبو حيان: "كون "أرأيت" بمعنى أخبرني نصَّ عليه سيبويه[217] وغيره، وهو تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأن أخبرني يتعدّى بعن، و"أرأيت" يتعدّى بنفسه لمفعول صريح، وإلى جملة استفهامية هي في موضع المفعول الثاني، ويقع بعده جملة الشرط، ويتنازع هو وفعل الشرط في ما بعده، فأعمل الثاني على رأي البصريين، وحذف مفعول "أرأيت" الأول، ومفعوله الثاني هو جملة الاستفهام، وربط هذه الجملة الاستفهامية بالمفعول المحذوف في "أرأيت" مقدّر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، تقديره فأخبروني". انتهى.

وقال الطيبي: "أرأيت" معناه أخبرني من إطلاق السبب على المسبّب، لأن مشاهدة الأشياء طريق إلى الإخبار عنها، والهمزة فيه مقرّرة، أي قد رأيت ذلك فأخبرني به".

قوله: "بمَ يأخُذُ أحَدُكُم".

قال الطيبي: "مثل قولهم "فيمَ" و"علامَ" و"حتّامَ" في حذف الألف عند دخول حرف الجـر على ما الاستفهامية. ولما كانت ما الاستفهامية متضمنة للهمزة، ولها صدر الكلام ينبغي أن يقدّر أبم يأخذ، والهمزة للإنكار، فالمعنى لا ينبغي أن يأخذ أحدكـم مال أخيه عفواً.

156 - حديث "إن رجلاً جاء إلى الصلاة وقد حَفَزَه النَّفس، فقال: الله أَكْبر، الحمدُ للهِ حَمْداً كثيراً طيبّاً"[218].

قال البيضاوي : "حمداً" نصب بفعل مضمر دلّ عليه الحمد، ويحتمل أن يكون بدلا منه جارياً على محلّه. و"طيبّاً" وصف له"[219].

وقوله: "لم يقُل بأساً".

قال الطيبي: "يجوز أن يكون مفعولا به، أي لم يتفوَّه بما يؤخذ عليه، أو مفعولا مطلقاً، أي لم يقل قولا يشدّد عليه. و(أيُّهم يرفعُها): مبتدأ وخبر في موضع نصب، أي يبتدرونها ويستعجلونها أيهم يرفعها"[220].

157 - حديث "مُرَّ على النبيّ صلى الله عليه وسلم بجنازة فأَثْنَوا عليها خيراً، فقال: وَجَبَتْ، ثم مُرَّ بأخرى فأثنـوا عليها شراً، فقال: وجَبَتْ، فقيل: يا رسول الله، قلت لهذا وجَبَتْ ولهذا وجَبَتْ. قال: شهادةُ القوم، المؤمنون شُهداءُ الله في الأرض"[221].

قال الكرماني: "شهادةُ القوم" مبتدأ، وخـبره محذوف، أي موجبة شرعاً أو معرفة لثبوتها. وروي بالنصب، أي وجبت بشهادتهم"[222].

وقال عياض: "ضبطه بعضهم "شهادةُ" بالرفع، على خبر مبتدأ مضمر، أي هي، ثم استأنف الكلام فقال "القومُ المؤمنون شهداءُ الله في الأرض". وضبطه بعضهم "شهادة القـوم" على الإضافـة، فـ"المؤمنـون" رفع بالابتداء، و"شهداءُ" خبره. و"القوم" خفض بالإضافة. و"شهادة" على هذا خبر مبتدأ محذوف، أي سبب قولي هذا شهادة القوم. ورواه بعضهم "المؤمنين" نعت للقوم، ويكون "شهداء" على هذا خبر مبتدأ محذوف أي هم شهداء الله. ويصح نصب "شهادة" بمعنى من أجل شهادة القوم. ومن روى "القومُ" مرفوعاً كان مبتدأ، و"المؤمنون"وصفهم".انتهى.

وقال السُهيلي[223] : "إن كانت الرواية بتنوين الشهادة فهو على إضمار المبتدأ، أي هي شهادة، و"القوم" رفع بالابتداء، و"المؤمنون" نعت له أو بدل، وما بعده خبر. وفي هذا ضعف لأن المعهود من كلام النبـوة حذف المنعـوت نحـو "المؤمنـون تتكافأ دماؤهم"[224] و"المؤمنون هينون لينون"[225] و"المؤمنُ غِرٌّ كريم"[226]. لأن الحكم متعلّق بالصفة فلا معنى للموصوف".

قال: "ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يرتفع "القوم" بالشهادة لأنها مصدر، ويرتفع "المؤمنون" بالابتداء، إذ قد أجازوا إعمال المصدر عمل الفعل، فلا بُعد في عمله هنا في القومِ منوّنا، كـما تقول: يعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً. ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون "القَوم" فاعلا بإضمار فعل، كأنه قال هذه شهادة، ثم قال "القوم" أي شهد القوم"[227]. انتهى.

158 - حديث سؤال القبر، قوله: "إنَّ العَبْدَ إذا وُضِعَ في قَبْرِه"[228].

قال الطيبي: "شرط، "أتاه" جزاؤه، والجملة خبر إنَّ. و"إنّه [229] ليسمع قرع نعالهم"[230]

إما حال، بحذف الواو، كأحد الوجهين في قوله تعالى: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّة}[231] أي ووجوههم، ونحـو: كلّمته فوهُ إلى فيّ[232]، ذكره شارح اللباب[233]. أو يكون جواباً للشرط على إضمار الفاء، فيكون "أتاه" حالاً من فاعل "يسمع" و"قد" مقدّرة. ويحتمل أن يكون "إذا" ظرفاً محضاً، وقوله "إنّه" تأكيد لقوله "إن العبد" كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيع}[234] في أحد الوجهين.

قوله "فيُقْعِدانـه".

قال التوربشتي[235]: "في حديث البراء[236] "فيُجْلِسانِه"[237] وهو أولى اللفظين بالاختيار، لأن الفصحاء إنما يستعملون القعود في مقابلة القيام، فيقولون القيام والقعود، ولا تسمعهم يقـولـون القيام والجلوس، يقال قعد الرجل عن قيامه، وجلس عن ضجعه واستلقائه. وحكي أن النضر بن شميل[238] دخل على المأمون[239] عند مقدمه مرو، فمثل وسلّم، فقال له المأمون: اجلس، فقال: يا أمير المؤمنين: أمضطجع فأجلس؟ قال: فكيف أقول؟ قال: قُل اقعـد. فعلى هذا المختار من الروايتين هو الإجلاس، لما أشرنا إليه من دقيق المعنى وفصيح الكلام، وهو الأحقّ والأجدر ببلاغة الرسول صلى الله عليه وسلم. ولعلّ من روى

"فيقعدانه" ظن أن اللفظين ينزلان من المعنى منزلة واحدة. ومن هذا الوجه أنكر كثير من السلف رواية الحديث بالمعنى، خشية أن يزلّ في الألفاظ المشتركة فيذهب عن المعنى المراد جانباً". انتهى[240]

قوله: "قد بَدَّلَكَ الله بهِ مَقْعَداً في الجنَّة".

فيه دخول الباء على المتروك، واشتهر أنه المعروف لغة.

[رأي أبي حيان في دخول الباء على المتروك]

قال أبو حيان في شرح التسهيل: "هذه المسألة غلط فيها كثير من المصنفين في العلوم، ومن الشعراء، فيدخلون الباء على مالا يصح دخولها عليه في لسان العرب، وينصبون ما تدخل عليه في لسان العرب، ففي المنهاج لأبي زكريا النووي: "ولو أبدل ضادا بظاء لم يصحّ في الأصحّ"[241]. يعني في قوله: {وَلا الضَّالِّينَ}[242]، ولو جرى كلامه على اللسان العربي لقال: "ولو أبدل ظاء بضاد" أي جعل بدل الضاد ظاء، فالمنصوب هو الذي يصير عوضا، وما دخلت عليه الباء هو الذي يكون معوَّضاً منه.

وهذا جار في هذه المادة من أَبْدَل وبدَّل وتبدَّل، المنصوب هو المعوّض الحاصل، وما دخلت عليه الباء هو المعوّض منه الذاهب. فإذا قلت: أبدلتُ ديناراً بدرهمٍ، فمعناه اعتضتُ ديناراً عوض الدرهم، فالدينار هو الحاصل المعوّض، والدرهم هو الخارج عنك المعوّض منه. وهذا عكس ما يفهم العامة، وكثير ممّن يعاني العلوم. وعلى ما ذكرناه جاء كلام العرب، قال الشاعر:

تَضْحَكُ منيّ أُخْتُ ذاتِ النِّحْيَين[243].

أبْـدَلَـكِ الله بلوْنٍ لَوْنيـن

سَوادَ وَجْـهٍ وَبـيَاضَ عينين

ألا ترى كيف أدخل على المعوَّض منه الباء، وهو قوله "بلونٍ" ونصب "لونين" وهو المعوّض. وقال تعالى: {وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالإِيمَانِ}[244]. وقال تعالى: {وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ}[245] وقال تعالى: {أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ}[246] وقال تعالى: {وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ}[247] أي يستبدل بكم قوما غيركم. وقال تعالى: {عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا}[248] تقديره: أن يبدلنا بها خيراً منها، فحذف "بها" أي بالجنة التي طيف بها. وقال تعالى: {فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِنْهُ زَكَاةً}[249] أي يبدلهما به.

وعلى هذا نظم علماء الشعراء، قال أبو تمام [250] :

تبـدَّلَ غاشـيهِ بريم مُسَلِّمٍ
تَردَّى رداءَ الحُسْنِ وَشْياً مُنَمْنَما

وبالحَلْي إنْ قامت ترُّنمَ فوقها
حماما إذا لاقى حماماً ترنَّما

وبِالخَدْلَةِ السّاقِ المخدَّمةِ الشَّوى
قَلائصُ يَنْلُون العَبَنَّى المُخَدَّما[251]

وقـد يجوز حذف حرف الجر لدلالة المعنى على العوض والمعوّض منه، قال تعالى: {فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ}[252] أي بسيئاتهم حسنات. وقال تعالى:{فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ}[253] وقال تعالى: {يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ}[254] أي بغير الأرض.

وقد يقع موقع الباء التي تدخل على المعوّض منه "بعد" وهي دالّة على سبق المعوّض منه وذهابه بالعوض، قال الشاعر:

وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بَعْدَ
صِحَّةٍ لَعلَّ منايانا تَحوَّلْنَ أبْؤُسا[255]

معناه: وبدّلت قرحاً دامياً بعد صحة أي عُوّضت بدل الصحة قرحاً.

وأصل أبدل وبدّل أن يتعدّى لاثنين منصوبين ولثالث بالباء، ألا ترى كيف صرّح بذلك في قوله:

أَبـدلكِ الله بلَـونٍ لَوْنينْ

وفي قوله: {وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ}[256]

وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا: "أبدلت كذا بكذا" ولا يذكرون المفعول الأوّل، وأيضا فليس المعنى عليه، لأنك إذا قلت: أبدلت هذا الحرف بهذا الحرف، لا يريدون أبدلتك هذا الحرف بهذا الحرف، على أنه لا يبعد أن يكون أصله هكذا، ثم حذف المفعول الأوّل، وكثر حذفه في اصطلاحهم حتى صار نسياً لا يراد معناه بوجه. انتهى.

[رسالة[257] الإمام ابن لبّ الغرناطي في مسألة تعيين محل دخول الباء]

وقد ألف في هذه المسألة الإمام أبو سعيد فرج بن قاسم بن لُبَ الغرناطي[258] رسالة حسنة، ولا بأس بإيرادها هنا لتستفاد، قال:

الحمـد لله الـذي جعل العلوم الشرعية مناهل صافيةً تورد، ومصابيح نيِّرةً توقد، وقيّض لها حملة مجالسها عليهم تُعقد، وأحاديثها لديهم تنشد، وزيفها لديهم ينقد، وضالتها عليهم تنشد، والصلاة والسلام على نبيِّه ورسوله أفضل صلاة تامة، وأزكى سلام سرمديّ مؤبَّد.

وبعد فإني سئلت عن مسألة تعيين محل دخول الباء من مفعولي بدَّل وأبدل[259]وما يراجع إليهما في المادّة. وكان الذي حمل السائل على السؤال عن ذلك أنه سمع بعض علماء اللسان ينكر مثل قول القائل: فعمّا قليل يبدّل العُسْرُ باليُسْر، يزعم أنه لحن، خارج عن كلام العـرب، وأن صواب الكـلام يبـدّل اليُسر

بِالعسر، أَي يجعـل اليُسر بديل العُسْرِ وعِوَضه. قال: فإنما تدخل الباء بعد هذا الفعل أبدا على المتروك، ويجرّد الحاصل منها، فهو الذي يقام مقام الفاعل على اللزوم. فصوّبت للسائل ذلك المقال، وأنكرت ذلك الإنكار. فسألني تقييد المسألة ببسط وبيان، فقلت في الجواب، والله سبحانه المستعان:

إن لأفعال هذه المادة في الاستعمال أربعة أوجه[260] :

أحدهـا: أن يقصد بالتبديل أو الإبدال تغيير الشيء بنقله وتحويله، فيتعدى إلى اسمين منقول ومنقول إليه، ومحل دخول الباء في هذا الوجه إنما هو العوض الحاصل، ويجرّد المتروك لأنه المغيّر، فإنما تريد أخلفت هذا بذاك ونسخته به، وعلى هذا يصح ما أنكره المنكر. قال ثعلب: "التبديل تغيير الصورة إلى غيرها"[261]

وقال الفراء: "كل ما غيّر عن حاله فهو مبدَّل، وقد يجوز التخفيف"[262]

وقال ابن النحاس[263]: "بدّلت خاتمي أي غيّرته"[264]

وقـال الزمخشري في قولـه تعالى: {يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ}[265]: "التبديل هو التغيير، كقولـك: بدّلتُ الحلْقة خاتما، إذا أذبتها وسويتَها خاتما، فنقلتها من شكل إلى شكل، قال: فهو تغيير في الصفات. قال: وقد يكون في الذوات كقولك: بدّلتُ الدراهم دنانير"[266].

وقال في قوله تعالى: {بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْراً}[267]: "كأنهم غّيروا شكرها الواجب عليهم إلى الكفر، لما وضعوا الكفر مكانه"[268].

ومما يدخل تحت ترجمة التغيير قوله تعالى: {لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ}[269] {فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً}[270] {لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ}[271] {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ}[272] {ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي}[273] {فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ}[274] {أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ}[275].

ومما جاء من هذا مع دخول الباء على الحاصل قول حبيب:

بِسَيْبِ ابب العبّـاسِ بُدّلَ ازلُنـا
بخفْضٍ، وصِرْنا بَعْدَ جَزْرٍ إلى مَدّ [276]

فأدخل الباء على الحاصل حين رفع المتروك. ومنه قول أبي الطيّب[277]:

أبْلَى الأجِلَّةَ مُهْرِي عند غيركُمُ
وبُدِّلَ العُذْرُ بالفُسطاطِ والرَّسَنُ [278]

يقول: طال مقامي عند غيركم لأنه أكرمني، ولم يسأم مثواي عنده، حتى بلي جُلُّ مهري بطول مكثه على ظهره، وتعوّض منزل الفسطاط من عذاره ورسنه.

وقوله أيضا من قصيدة يمدح بها كافورا[279]، وكان أسود:

مَنْ لبيضِ المُلوكِ أنْ تُبْدل اللو
نَ بِلَوْنِ الأستاذ والَسَحْناءِ [280]

يقولَ: من للبيض من الملوك أن يُبدلوا ألوانهم بلون هذا الممدوح وسحنائه.

ومنه قول المعرّي:

يقولُ إنَّ زماناً يَسْتقيدُ لهم
حتى يُبَدَّل من بُؤْسٍ بنعماءِ[281]

أي حتى يعوَّض من هذه بهذه. وقد يدخل هذا البيت في الوجه الثالث بعد هذا بتقدير حتى يبدلهم[282]

ومن هذا الوجه البيت الواقع في السِّير، وقصيدة عديّ بن زيد العبّادي[283] وهو قوله:

وبُدِّلَ الفَيْجُ بالزُّرافةِ والـ
ـأيامُ جُوْنٌ جَمٌّ عَجائِبُهـا[284]

وذلك أن الفيج في البيت هو المنفرد في مشيه، والزّرافة الجـماعة، يعني بها الكتائب التي ذكر في القصيدة قبل هذا في قوله:

ساقتْ إليها الأسبابُ جُنْدَ بني الـ
ـأحـرار فُرسـانُها مواكـبُـهـا

حتى رآهـا الأقوالُ من طَرَفِ الـ
ـمَنْـقَـلِ مُخْضرَّةً كتـائِـبُـهـا[285]

ويريد بالفيج سيف بن ذي يزن الحميرى[286]، لأنه خرج بنفسه حتى قدم على قيصر فشكا إليه حال أهل اليمن، فلم يشكه، فأتى النعمان فذهب معه فأدخله على كسرى فشكا إليه، فأصحبه جيشا، كـما ذكر صاحب السيَّر. فبدَّل الواحد بالجـماعة.

وإنْ أراد بالفيج معنى الرسول، كـما قال بعض اللغويين، فإن سيفاً كان رسول أهل اليمن.

ثم قد يأتي محل الباء مجرداً منصوباً وهو كثير، كقوله تعالى: {يَوْمَ تُبدَّلُ الأرْضُ غَير الأرْض}[287] وكقوله: {بَدَّلُوا نِعْمَةَ الله كُفْرا}[288] وقوله: {فأولئك يُبدِّلُ الله سَيّئاتِهم حَسنَات}[289].

قال الغزنوي[290] في الآية الأولى: "غير" مفعول ثانٍ، أو يقدر بغير الأرض.

وقد كثر هذا في استعـمال النحاة، في كلام سيبويه وغيره. قال سيبويه: مصليق ومصاليق[291] ، أبدلوا السن صادا. وقال في لغة من يقول في الفصد الفزد: إن تحركت الصّاد لم تبدل[292] فهذا مثل الآية: {ويَومَ تُبدَّلُ الأرْض} لكنه حذف الثاني اختصارا. وهو قد يحذف كـما قيل في قوله تعالى: {إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ

دِينَكُمْ}[293] قال مكي[294]: "أن يبدّل دينكم بما أتاكم به". وفي قوله تعالى: {وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلاً}[295] قال الغزنوي: أي أمثالهم ممن يكفر النعم بمن يشكرها. وهو أحد وجهي الآية.

الوجـه الثـاني:

أن يقصد بالتبديل أو الإبدال جعل شيء مكان شيء وبدلا منه. فأصل الاستعمال في هذا الوجه تجريد الحاصل ودخول الباء على المتروك، لأنك تريد جعلت هذا بديل هذا وعوضاً منه. فمن هذا قول امرىء القيس [296] :

سَنُبْدِلُ إنْ أبْدلْتِ بالودّ آخَرَا[297]

وقول معن بن أوس[298]:

وكنتُ إذا ما صاحبٌ رامُ ظنّةً
وبدل سُوءاً بالـذي كان يفْـعـلُ

قلبتُ لَهُ ظهْر المِجَنِّ ولَمْ أدُمْ
على ذاك إلا ريثـما أتحـوّلُ[299]

والغالب على هذا الوجه في الاستعمال جرّ المتروك بمن، فتقول: أبدلت كذا من كذا. وعليه جرت عادة النحويين في باب البدل. أو يأتي بـ "مكان" أو "بعد" كقوله تعالى: {وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ}[300] وقوله: {ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ}[301]. وقد يحذف اختصاراً كقوله تعالى: {وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلاً}[302] على أحد الوجهين فيها، أي أهلكناهم وجئنا بأمثالهم في الخلق غير عاصين، فالتقدير بدّلنا منهم أمثالهم.

الوجـه الثـالث:

أن ترد البنية مؤدّية معنى أعطى مُعطَى شيئا عوض شيء، وذلك المعطى هو محل تعاقب العوضين، فيطلب الفعل ثلاثة يتعدى إليها، إلى الآذن المأخوذ منه بنفسه، والى المعطى المأخوذ كذلك، وإلى المتروك بالباء. كقوله تعالى: {وبَدَّلْناهُمْ بِجنَّتَيْهم جنَّتين} [303]، وكقول القائل:

أبْـدلـكِ الله بلوْنِ لَوْنينْ
سوادَ وَجْـهٍ وبَـياضَ عَيْنين

وقام مقام الباء في هَذا ما يؤدي معناها[304] كقوله تعالى: {وليُبدِّلنَّهم مِنْ بَعْد خَوْفِهم أمْنا}[305]. ومنه قول القائل: وبُدّلتُ قرْحا دامياً بعد صحّةٍ

وقد تحذف الباء مع محلها اختصاراً لفهم المعنى، كقوله تعالى: {عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا}[306]. أي أن يبدلنا بها خيراً منها.

وقد يضمّن الفعل في هذا الوجه معنى النقل والتحويل، فيتعدى تعدّيه، ومنه قول حبيب بعد قوله:

بسيب أبي العباس..... البيت المتقدم.

غَنِيتُ بِهِ عَمَّنْ سِواهُ وبُـدِّلتْ
عِجافاً ركابي عن سُعَيْدٍ إلى سَعْدِ[307]

أي نقلَت عن هذا إلى هذا. ولا يمتنع في هذا الوجه أن تقول: بدّلتك من كذا بكذا.

فتدخل الباء على العوض الحاصل، أي جعلتك تتعّوض كـما سيأتي في مثل: تَعَوَّضَ بالحِجارة مِنْ حُجورِ[308].

وقد تقدم الكلام في بيت المعري:

حتى تبَّدل مِنْ بُؤسٍ بِنَعْماءِ

الوجـه الرابـع:

أن يقصد معنى التعوض أو الاستعاضة، فيكون المعنى أخذت كذا عن كذا أو استخذته، فيتعدى الفعل في هذا الوجه إلى شيئين ينصب أحدهما وهو الحاصل المأخوذ، ويجرّ المتروك بالباء وهو المأخوذ عنه. كقوله تعالى: {ومَنْ يتَبدَّل الكُفْرَ بالإيمان}[309] أي يتعوض، وكقوله: {ولا أنْ تبدَّلَ بهنَّ مِنْ أزواج}[310] و"من" زائدة دخلت على المنصوب. وكقوله تعالى: {أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ}[311] أي تستعيضون.

وقد يغني عن الباء ما يؤدي معناها، كقوله تعالى: {وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ}[312] وقد تحذف مع مجرورها ، كقوله تعالى: { وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ }[313] أي بكم. وربما جرّ الحاصل بالباء والمتروك بمن عند قصد التعوّض، ومنه قول المعري:

إذا الفتى ذَمَّ عَيْشاً في شَبيبتِه
فما يقولُ إذا عَصْرُ الشَّباب مضى

وقـد تعـوَّضْتُ مِنْ كُلَ بمشبهـه
فما وجدت لأيّامِ الصبا عوضا [314]

ومنه قول القائل يرثي ابناً صغيراً.

تعوّضَ بالحجارَةِ مِنْ حُجُور
وبانَ عن التَّرْيبِ إلى التُّرابِ[315]

ومن أبيات الحـماسة:

وهَلْ هي إلا مِثْلُ عِرْسٍ تبَدّلتْ
عل رَغْمِها مِنْ هاشمٍ في مُحارب[316]

يعني أنها نكحت في هاشم وفارقتهم فنكحت في محارب.

وجاء بـ"في" في موضع الباء لمقاربة ما بينهما، والفعل في هذا الوجه مطاوع الفعل في الوجه الذي قبله. تقول: أبدلت الشيء بالشيء، فتبدَّله.

فهذه أربعة أوجه على أربعة مقاصد، تتعيّن الباء في المقصد الأوّل المعوّض الحاصل، ويجوز دخولها عليه في بعض المواضع في الثالث والرابع على ما ظهر من التفصيل.

ثم قد يمكن ردّ ما ذكر من أمثلة الباء في الوجه الثاني إلى الوجه الثالث بحذف المفعول الأول، كأنه قال في بيت امرىء القيس: سنبدل محلك من نفوسنا إن أبدلت موضعنا من نفسك. وكأنه قال في بيت معن بن أوس:

وبدَّلَ سُوءاً بالذي كان يَفْعَلُ

ومما يحتمل التنزيل على الوجهين الأول والثاني قوله تعالى: {فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ}[317]. قال الزمخشري: أي وضعوا مكان "حطة" قولا غيرها[318]. فأشار معنى الوجه الثاني. كـما قال تعالى: {وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ}[319]. وقال الغزنوي: "قولا" مفعـول ثانٍ، أو قالوا قولاً. فأرشد بجعله مفعولا ثانيا إلى كونه داخلا في الوجه الأولّ، بحذف أول المفعولين اختصاراً. ويكون هذا الثاني على إضمار الباء أو دونها، أي بدّلوا القول الذي أمروا به بقول غيره، أو بدّلوا القول قولا غـيره، كـما قال تعالى: {بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْراً}[320].

وأرشد بجعله على إضمار فعل والقول إلى أنهما كلامان بتفصيل بعد إجمال، أي بدّلوا وغيّروا قالوا قولا غير الذي قيل لهم. فإن اطرد التأويل فيما يجد من أمثلة الباء في الوجه الثاني خرج ذلك عن مداخل الباء.

ثم يتعلق بهذه الأوجه مسألة في الإبدال والتبديل بالنظر إلى افتراقهما أو اتفاقهما في المعنى. وقد فرّق ثعلب بينهما فقال: الإبدال: تنحية جوهرة واستئناف أخرى. وأنشد لأبي النجم[321] :

عَزْلَ الأَمير لِلأْمير المُبْدَلَ[322]

قال: ألا تراه نحّى جسـماً وجعـل مكانه آخر. والتبديل: تغيير الصورة إلى غيرها والجوهرة بعينها[323] وهو نحو قول الفرّاء، قال في التفسير[324] بدّلت معناه غيّرت، وكل ما غيّر عن حاله فهو مبدَّل، بالتشديد، وقد يجوز بالتخفيف، وليس بالوجه. وإذا جعلت الشيء مكان الشيء قلت أبدلته، كقولك: أبدل هذا الدرهم، أي أعطني مكانه، وبدّلْ جائز فهما متقاربان.

قال الفارسي: "بدّل وأبـدل متقاربان كنزّل وأنزل. وقال في تفرقة من فرَّق ليست بشيء. قال تعالى: {وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً} فالخوف ليس بقائم في حال الأمان، يريد على قراءة التثقيل. وقد تأوّلها الفراء على معنى: يجعل سبيل الخوف أمنا.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: {بدَّلوا نِعْمةَ اللهِ كُفْراً} أي شُكْر نعمة الله لما وضعوا الكفر مكان الشكر الذي وجب عليهم، فكأنهم غيّروا الشكر إلى الكفر وبدّلوه تبديلا[325]. يعني إنّ ما يقوم مقام الشيء بأن يجعل محله كأنه هو بضرب من التغيير.

وذكر المطرّز[326] عن ثعلب عن سلمة بن عاصم النحوي عن الفراء: أبدلت الخاتم بالحلقة إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكـانه. وبدّلت الخاتم [بالحلقة]، إذا أذبته وسويته [حلقة]، وبدّلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً. قال ثعلب: وحقيقته أن بدّلت إذا غيّرت الصورة إلى صورة غيرها والجوهرة بعينها. وأبدلت إذا نحيت الجوهرة وجعلت مكانها جوهرة أخرى، ومنه قوله:

نحَّى السَّديس وانْتحى لِلْمعدلِ
عَزْلَ الأمير للأمير المُبْدَلِ[327]

قال: ألا ترى أنه قد نحّى جسما وجعل مكانه جسماً غيره.

قال المطرّز: عرضت الكلام على المّبرد[328] فاستحسنه. وقال لي: قد بقيت لي عليه فاصلة أخرى على أحمد بن يحي. قلت: وماهي؟ أعزّك الله. قال: هي أن العرب قد جعلت بدّلت بمعنى أبدلت، وهو قوله تعالى: {فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ}[329] [ألا ترى أنه قد أزال السيئات وجعل مكانها حسنات]. قال: وأما شرط أحمد بن يحي فهو معنى قوله تعالى: {بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا}[330]. فهذه [هي] الجوهرة بعينها، وتبديلها تغيير صورتها إلى غيرها، لأنها كانت ناعمة فاسودّت بالعذاب فردّت صورة جلودهم الأولى كلما نضجت تلك الصورة، فالجوهرة واحدة والصور مختلفة[331].

وفي كلام الفراء في ما مثّل به دخول الباء على الحاصل، وتوجّه الفعل على المتروك، كـما جعله أبو النجم مبدلا.

انتهى الكلام على أقسام المسألة، والحمد لله وحده.

وقد وقفت على فصل في هذا الغرض لأثير الدين أبي حيّان مجتلب من شرحه لتسهيل ابن مالك، رأيت تقييده هنا، وبيان ما فيه، بحول الله تعالى.

وساق كلام أبي حيان الذي قدّمته أوّل الحديث برّمته، ثم قال:

[ردّ ابن لُب على كلام أبى حيان]

وقد اجتمعت فيه أشياء جملة: التهجّم بالتخطئة، وعدم اطراد العلة، والقصور في الاطلاع، وخلط الأقسام في الاستدلال، والتناقض في المقال.

أما التخطئة بالتهجم فلأنه غلّط كثيراً من المصنفين في العلوم والشعراء وهم في ذلك على صواب.

وأما انكسار العلة فلأنه جعل علة دخول الباء كون المحل معوضاً منه ذاهبا، وعلة التجرد منها كونه عوضا حاصلا، وقد ظهر مما تقدم نقلا من كلام الأئمة وسماعا من كلام العرب أن التبديل يكون بمعنى التغيير، وبمعنى القلب والتحويل. ومن المعلوم أن المغير والمحّول إنما هو المعوض منه الذاهب، وقد سلفت شواهد ذلك. وكيف يطرد له ذلك في مثل قوله تعالى: {يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ}[332] وإنما معناه تحول هذه الأرض إلى غيرها، أو تغير حالها. ومثل ذلك قول جرير[333] :

أبُدِّلَ الليلُ لا تَسْري كواكِبُه
أم طالَ حتىحَسِبْتُ النَّجْم حَيْرانا[334]

أي أبدّل الليل غير الليل، لأنه قد عاد له بقوله: "أم طال" أي أم بقي لكنه طال.

وأما القصور في الاطلاع فلأنه لم يقف على كلام الأئمة في معنى التغيير والقلب على شهرتـه وكثرة شواهده. وقد استشهد بطريقته بنظم بعض علماء الشعر كأبيات حبيب، وغابت منه شواهد القرآن، ومن شعر حبيب وأبي الطيب والمعري وغيرهم ما هو كثير صريح في خلاف قوله.

وأما خلطه الأقسـام فلأنه جعل أبدل وبدّل وتبدل واستبدل المتوجه على العوض خاصة. وعليهما مع محلهما الذي تعاقبا عليه، كلّ ذلك على سواء في التعدي الذي وصفه. وقد ظهر في التقييد بون ما بين بدّل وأبدل وسائر الأبنية سماعاً من العرب، ونقلا من كلام علماء اللسان. وكذلك البون الذي بين بدّل وأبدل متوجهن على العوضين خاصة، أو عليهما مع محلهما.

وتأمل هنا كلام الزمخشري في قوله تعالى: {وَلا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ}[335] قال: وقيل هو أن يعطي رديئا ويأخذ جيدا. وعن السُّدّي[336] أن يجعل شاة مهزولة مكان سمينة، يعني الوصي في مال اليتيم. قال: وهذا ليس بتبدّل إنما هو تبديل[337]، يقول: إن المعنى على هذا القول لا تبدلوا خبيثكم بطيب اليتامى. والآية إنما فيها التبديل. وقد يتضمن معنى الأخذ لما يأخذ بما يترك، والوصيّ لم يأخذ الخبيث إنما أخذ الطيب.

وفي هذا الكلام من الزمخشري تسليم دخول الباء مع التبديل على المأخوذ الحاصل. وأردت الفرق بين التبدل والتبديل في ذلك، ولم يتفق للمقيد مثال من السماع في محل النزاع إلا آية. آخر كلامه، وهي حجة لخصومه.

وأما التناقض فلأنه ساق كلامه على التزام دخول الباءِ على العوض الذاهب وتجريد الحاصل، ثم ختمه بقوله تعالى: {يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْض}[338] وقال: أي بغير الأرض، جاعلاً الآية من القبيل الذي ذكر، وألزم فيها مَا التزم، وهي على العكس من قوله، وصريحة في مخالفة رأيه، وشاهدة على تقديره للباءِ لصحة مذهب من صرّح بتخطئته. وليتأمل مأخذه في الآية: {فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ}[339] حيث جعل المفعولين مذكورين على سقوط الباء من "قول" وهو المفعول الثاني عنده، و"غير" هو الأول، فإنه مأخذ بعيد. وقد مرّ من كلام غيره فيها ما هو جلّي ظاهر. وهكذا طريقته في تقدير الآية: {يُبدِّلُ الله يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ}[340] أي بسيئاتهم، فإنه مع كونه على مخالفة مقتضى الآية الأخرى: {يوْم تُبدَّلُ الأرْضُ} مخالف لكلام الأئمة واستعمالهم، ودعوى وضع الشيء غير موضعه.

فليتأمل أيضا عدم استبعاده في إبدال الحروف بعضها من بعض أن يكون الأصل: أبدلتك هذا الحرف بهذا الحرف، وإنه لبعيد. والذي لا يبعد في ذلك الغرض أن يقدر أبدلت الكلمة هذا الحرف في هذا الآخر، لأن الكلمة هي محل التعاقب، وهذا الوجه الذي أشار إليه هو الذي طرقت احتماله إلى ما جاء من بدّل أو أبدل مع الباء داخلة على العوض الذاهب في الوجه الثاني كما سبق.

وهنا انتهى القول في المسألة، والحمد لله وحده.

[رجع السيوطي إلى حديث سؤال القبر]

قوله (فذكر لنا أنه يُفسحُ له في قـبره سبعون ذراعاً)[341]

قلت: كذا في الرواية "سبعون" بالواو، على أنه النائب عن الفاعل. قال الشيخ بهاء الـدين[342] في التعليقة: "إذا اجتمع فضلات وليس فيها مفعول مُسَرَّح[343]، اختلف النحاة فيها، فمنهم من قال: يجوز إقامة أيها شئت على السواء، ومنهم من قال برجحان بعضها. ثم اختلفوا؛ فقال المغاربة وبعض المشارقة المصدر المختص أرجح، وعللوه بأن الفعل وصل إليه بنفسـه، ولا كذلـك المفعول المقيد". وقال ابن معط[344]: "المفعول المقيد أولى ثم بعده المصدر. ثم لم يتعرضوا لما بعد ذلك. والذي ظهر لي أن الأولى إقامة المفعول المقيد، ثم ظرف المكان، ثم ظرف الزمان، ثم المصدر المختص. وذلك المفعول المقيد لا يحتاج إلى مجاز في كونه مفعولا به، وغيره يحتاج إلى التوسّع فيه بجعله مفعولا، فكان المفعول المقيد أولى من غيره لذلك". انتهى.

وقـال الطيبي: "الأصل يفسح له قبره مقدار سبعين ذراعاً، فجعل القبر ظرفاً للسبعين، وأسند الفعل إلى سبعين مبالغة"[345].

قوله (فيقال له: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْت)[346].

قال أبو البقاء: "لا درَيت " بفتح الراء لا غير، من دَرى يدري، مثل رمى يرمي"[347]. انتهى.

وقال الخطابي: "قوله "ولا تليت" هكذا يرويه المحدثون، وهو غلط، والصواب "ولا ائتَلَيْت" على وزن افتعلت، من قولك ما ألوت هذا الأمر، أي ما استطعته"[348].

وقـال صاحب الفائق: "معناه ولا اتَّبعت الناس بأن تقول شيئا يقولونه، وقيل لا قرأت، فقلبت الواو ياء للمزاوجة[349]"[350]

وقال ابن بطال: "الكلمة من بنات الواو، لأنها من تلاوة القرآن، لكنها لما كانت مع "دريت" تكلم بها بالياء ليزدوج الكلام، ومعناه الدعاء عليه، أي لا كنت داريا ولا تاليا". وقـال ابن بري[351] : "من روى "تليت" فأصله "ائتليت" بالهمز، فحذفت تخفيفا، فذهبت همزة الوصل، وسهلت لمزاوجة "دريت".

وقال الطيبي: "يجوز أن يكون من قولهم: تلا فلان تلو غير عاقل، إذا عمل عمل الجهّال، أي لا علمت ولا جهلت، يعني هلكت فخرجت من القبيلين"[352].

وقال الجوهرى: "اثْلَت الناقةُ إذا تلاها ولدها. ومنه قولهم: لا دريت ولا أثْليت، يدعو عليه بأن لا تُثْلى إبله، أي لا يكون لها أولاد"[353].

وقال الأزهرى: "يروى "ولا ائْتليْت " يدعو عليه"[354].

وفي فتح الباري: "قال ثعلب "ولا تليت" أصله تلوت، أي لا فهمت ولا قرأت القرآن. والمعنى لا دريت ولا اتبعت من يدري. وإنما قاله بالياء لمؤاخاة "دريت"[355].

وقال ابن السكيت[356]: "قوله "ولا تليت" إتباع ولا معنى له. وقيل صوابه "ولا ائْتَلَيْت " بزيادة همزة قبل المثناة بوزن افتعلت[357] [من قولهم: ما ألوت أي ما استطعت، حكى ذلك عن الأصمعي] وبه جزم الخطابي.

وقال الفرّاء: "أي قصّرت، كأنه قيل: لا دريت ولا قصّرت في طلب الدراية، ثم أنت لا تدري".

وقال الأزهري: "الألو" يكون بمعنى الجهد، وبمعنى التقصير، وبمعنى الاستطاعة"

وحكى ابن قتيبة [358] [عن يونس بن حبيب] أن صواب الرواية "ولا أتليت " بزيادة ألف وتسكـين المثناة، كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له من يتبعه، وهو من الإتلاء. يقال: ما أتْلت إبله أي لم تلد أولاداً يتبعـونها. وقـال: قول الأصمعي أشبه بالمعنى، أي لا دريت ولا استطعت أن تدري[359]

قوله (يَسْمعُها مَنْ يليه غيرَ الثقلين).

قال الطيبي : "غير" منصوب على الاستثناء"[360].

159- حديث (اعتدلوا في السجود ولا يَبْسُط أحدُكم ذراعيه انبساط الكلب)[361].

قال القرطبي: "هو مصدر على غير حدّه، وفعله ينبسط، لكن لما كان انبسط من بسط جاء المصدر عليه، كقوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً}[362]"

وقال الكرماني: " أي لا يبسط فينبسط انبساط الكلب، مثل قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً}. وقال بعضهم انبسط بمعنى بسط، كقوله اقتطع وقطع"[363].

وروي "ولا ينبسط".

160- حديث (جاء رَجُلٌ فقال: يارسول الله إني أصبتُ حدّاً فأقِمْهُ عليّ) [364].

قال الطيبي: "فإن قلت: ما الفرق بين معنى "على" في قوله "فأقمه عليّ" و"في" في قوله "فأقمْ فيّ كتاب الله"؟ قلت: الضمير في قوله "فأقمه" يرجع إلى الحد، فحسن لذلك معنى الاستعلاء. و"كتاب الله" في قوله "فأقمْ فيّ كتاب الله" يراد به الحكم، فهو يوجب "في" بمعنى الاستقرار فيه، وكونه ظرفا مستقرا فيه أحكام الله..." [365]

161- حديث (ليس في الخَضْراوات صَدَقة)[366].

قال ابن فلاح[367] في المغني: "فَعْلاء أفعْل نحو حمراء وصفراء لا يجمع بالألف والتاء، كـما لم يجمع مذكرّها بالواو والنون، لأن المؤنث تابع للمذكر في الجواز

والمنع، ولأن الصفة ثقيلة لكونها مشتقة من الفعل، وهذا الجمع ثقيل، فجمعها يوجب زيادة في الثقل، فلذلك رفض جمعها. قال: وأما "الخضراوات" في هذا الحديث فإنه كالاسم، إذ كان صفة غالبة لا يذكر معها الموصوف". انتهى.

وقال ابن الأثير في النهاية: "قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة نحو: صحراء وخنفساء. قال: وإنما جمع هذا الجمع لأنه قد صار اسماً لهذه البقول لا صفة. تقول العرب لهذه البقول "الخضراء" لا تريد لونها. قال: ومنه الحديث "أتي بقدر فيها خَضِرات"[368] بكسر الضاد، أي بقول، واحدها خضِرَة"[369].

وقال الرضي : "أجاز ابن كيسان جمع فَعْلاء أفْعل وفَعْلى فَعْلان بالألف والتاء، ومنعه الجمهور. فإن غلبت الاسمية على أحدهما جاز اتفاقـا كقوله عليه السلام: "ليس في الخضراوات صدقة"[370].

162- حديث (اطلبوا العلم ولو بالصين)[371].

قال الرضي: "قد تدخل الواو على أن المدلول على جوابها بما تقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضد الشرط المذكور أولى بذلك المقدّم، الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط، كقولك: أكرمه وإنْ شتمني. فالشتم بعيد من إكرامك الشاتم، وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام. وكذلكَ قوله "اطلبوا العلم ولو بالصين". والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية. ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقوله:

فأنت طلاقٌ - والطلاقُ أَلَيَّة-[372]

وقوله:

يرى كُلَّ مَنْ فيها- وحاشاكَ- فانيا[373]

وقد يجيء بعد تمام الكلام، كقوله عليه السلام "أنا سيّد ولد آدم ولا فخر"[374] فتقول في الأوّل: زيدٌ وإن كان غنياً بخيل، وفي الثاني: زيدٌ بخيل وإن كان غنياً. فجواب الشرط في مثله مدلول الكلام، أي إذا كان غنياً فهو بخيل، فكيف إذا افتقر، والجملة كالعوض من الجواب المقدّر، كـما تقرر، ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليس جملة اعتراضية. وقال الجنزي[375] : هو واو العطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضدّ الشرط المذكور، الذي قلنا إنه [هو] الأولى بالجزاء المذكور. فالتقدير عنده: زيدٌ إن لم يكن غنياً وإن كان غنياً فبخيل. وقد تقرر أنه يجوز حذف المعطوف عليه مع القرينة، لكن يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار، فتقول: زيدٌ وإن كان غنياً فبخيل، لأن الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا. وأما على ما اخـترنا من أن الواو اعتراضية فيجوز، لأن الاعتراضية تفصل بين أي جزأين من الكلام كانا بلا تفصيل إذا لم يكن أحدهما حرفا. وعن الزمخشري أن الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على أنه حال، كـما عمل جواب "متى" عند بعضهم في "متى" النصب على أنه ظرفـه، ومعنى الحـال والظرف متقاربان. ولا يصح اعتراض الجنزي عليه، فإن معنى الاستقبال الذي في "إنْ" يناقض معنى الحال الذي في الواو، لأن حالية الحال باعتبار عامله مستقبلاً كان

العامل أو ماضيا نحو: اضربه غدا مجرداً، وضربته أمس مجردا، واستقبالية شرط "إنْ" باعتبار زمان المتكلم، فلا تناقض بينهما"[376]. انتهى.

وقـال أبو حيان: "الذي يظهر لي أن الواو الداخلة على الشرط في مثل: أقوم وإنْ قُمتَ، وأَضْرِبُ زيدا وانْ أحسن إليك، للعطف، لكنها لعطف حال على حال محذوفة يتضمنها السابق، تقديره: أقومُ على كل حال وإنْ قمت، أَضربُ زيداً على كل حال وإن أحسن إليك، أي وفي هذه الحال. وكذلك حكمنا إذا دخلت على نحو "أعطوا السائل ولو جاء على فرس"[377] "رُدّوا السائل ولو بِظِلْف"[378] "أولمْ ولو بشاة"[379]. المعنى: أعطوه كائنا مِنْ مَنْ كان ولو جاء..، أوْلم على كل حال ولو بشاة، ردّوه بشيء ولو بظلف. ولا تجيء هذه الحال إلا منبهة على ما كان يتوهم أنه ليحس مندرجاً تحت عموم الحال المحذوفة فأدرج تحته، ألا ترى أنه لا يحسن: أعطي السائل ولو كان فقيراً، ولا أضرب زيداً وإن ما.." انتهى.

ومن أمثلة ذلك حديث "لا تمنع المرأة زوجها وإن كانت على ظهر قَتَب"[380]

وحديث "إذا أراد أحدكـم من امرأته حاجة فليأتها ولو كانت على تنُّور"[381]

وحديث "إنّ الله يحبُّ السَّماحة ولو على تمرات، ويحب الشَّجاعة ولو على قتل حية"[382]

وحديث "بعْها وِلو بضَفير"[383]

وحديث "أَلا خمرْتَهُ ولو أن تَعْرُضَ عليه عوداً"[384]

وحديث "تصدَّقْنَ ولو من حُليّكن"[385]. قال الطيبي: "لو" في هذا الحديث للمبالغة".

وحديث "إذا صلى أحدُكـم فليستتر لصلاته ولو بسهم"[386].

وحديث "إذا أتى أحدكم أهلَه فلْيُطْرِفْهم ولو حجارة"[387].

وحديث "لا تشْتره وان أعطاكه بدرهم"[388].

وحديث "اغتسل يوم الجمعة ولو كأساً بدينار"[389].

وحديث "التمس ولو خاتما من حديد"[390] قال التوربشتى: "هذا للمبالغة".

وحديث "اعتزلوهم ولو أن تعضَّ بأصل شجرة"[391]. قال الطيبي: "هذا شرط تعقب به الكلام تتميماً ومبالغة، أي اعتزل الناس اعتزالاً لا غاية بعده، ولو قنعت فيه بعضّ أصل الشجر فإنه خير لك".

وحديث "تسّحروا ولو بجرعة من ماء"[392].

وحديث "تعشوا ولو بكفّ من حَشَف"[393].

وحديث "لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تُعْطى صِلَة الحبْل، ولو أن تعطي شِسْع النَّعل، ولو أن تُفْرغ من دلوك في إناء المستسقي، ولو أن تنحيّ الشيء من طريق الناس يؤذيهم، ولو أن تلقى أخاك ووجهك إليه منطلق، ولو أن تأتي أخاك فتسلم عليه، ولو أن تؤنس الوحشان في الأرض"[394].

وحديث "من بنى لله مسجدا ولو مفْحص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة"[395].

وحديث "بلّغوا عني ولو آية"[396].

وحديث "أفي الوضوء إسراف؟ قال نعم وإنْ كُنت على نهر جارٍ"[397].

163 - حديث (اتخذ خاتماً من فضّة نقشُه محمدٌ رسولُ الله)[398].

قال الكـرماني: "نقشه" مبتدأ، و"محمد رسول الله" جملة خبره. فإن قلت: أين العائد في الجملة إلى المبتدأ؟ قلت: إذا كان الخبر عن المبتدأ فلا حاجة إلى العائد، هو في تقدير المفرد، أي الكلمة مثلا، كأنه قال: نقشه هذه الكلمة، وإعراب أمثاله يكون بحسب المنقول لا بحسب المنقول إليه"[399].

وقال الحافظ زين الدين العراقي: "قوله "رسولُ الله" صفة لقوله "محمد" لا خبر له، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، أي صاحبه أو مالكه رسول الله"[400].

164 - حديث (كان أبو طلْحةَ أكثرَ أنصاريّ بالمدينة مالا)[401].

قال الزركشي: "نصب "أكثر" نصب خبر كان، و"مالا" نصبٌ على التمييز".

وقـال الكرماني: "فإن قلت: القياس يقتضي أن يقال أكثر الأنصار. قلت: أراد التفضيل على التفصيل، أي أكثر من كل واحد من الأنصار"[402].

قوله (وكان أحبّ الأموال إليه بَيْرُحا).

قال التيمي: "بيرُحا" بالرفع اسم كان، و"أحبَ" بالنصب خبرها، ويحوز العكس"[403].

قال الزركشي: "والأوّل أحسن، لأن المحدّث عنه "بيرحا" فينبغي أن تكون هي الاسم".

ثم قال التيمي: "وجاء مقصوراً، كذا المحفوظ، ولا يظهر فيه إعراب".

قال الكرماني: "أي فهو كلمة واحدة، لا مضاف ومضاف إليه. قال: ويجوز أن يمدّ في اللغة"[404].

وقال عياض: "رواية المغاربة بضم الراء في الرفع وبفتحها في النصب وبكسرها في الجر مع الإضافة إلى حاء على حرف المعجم"[405].

قوله (بخ).

قال الداودي: "هي كلمة تقال عند المدح، وللرفق بالشيء، وتكرّر للمبالغة".

وقال النووي: "قال أهل اللغة يقال "بخ" بإسكان الخاء وتنوينها مكسورة"[406].

وحكى القاضي عياض الكسر بلا تنوين. وحكى الأصمعي[407] التشديد فيه.

قال القاضي: "وروي بالرفع. وإذا كررت فالاختيار تحريك الأوّل منوّناً وإسكان الثاني".

وقال ابن دريد: "معناه تعظيم الأمر وتفخيمه. وسكنت الخاء فيه كسكون اللام في هَلْ وبَلْ. ومن نوّنه شبّهه بالأصوات كصه ومه".

وقال ابن السكيت: "بخ بخ وبه به بمعنى واحد"[408][409]

قوله (ذلك مالٌ رابح).

معناه ذو ربح، كـ"الابن" و"تامر"[410]. وقيل: هو فاعل بمعنى مفعول أي مربوح فيه.

165 - حديث (أنّه رأى عبد الرَّحمن بن عَوْف وعليه وضَرٌ من صُفْرة، فقال: مَهْيَم)[411].

قال أبو البقاء: "[مهيم] هو اسم للفعل، والمعنى ما يمّمْت، أي ماقصدت؟ وقيل تقديره ما وراءك؟" [412] انتهى.

وقال ابن الجوزي: "معناه ما حالك؟" [413].

وقال ابن مالك في التوضيح : "مهيم" اسم فعل بمعنى أخبرني"[414].

وقيل هي كلمة يمانية[415]

وفي حديث البخـاري في قصة إبراهيم وسارة "فأتته وهو قائم يصلى، فأومأ بيده مهيا"[416] وفي رواية ابن السكن[417] : "والقياس مَهْين بالنون بدلاً من الميم".

قال الزركشي: "وكأنه لما سمعه منوّناً ظن التنوين نوناً".

166 - حديث "فرأيت الماء ينبعُ من تحت أصابعه حتى توضؤوا مِنْ عند آخرهم"[418].

قال العلامة شمس الأئمة الكرماني في شرح البخاري: "حتى" للتدريج. و"من" للبيان، أي توضأ الناس، حتى توضأ الذين هم عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم. و"عند" بمعنى في. لأن "عند" وإن كانت للظرفية الخاصة، لكن المبالغة تقتضي أن تكون لمطلق الظرفية، فكأنه قال الذين هم في آخرهم"[419].

وقال النووي: "مِنْ" في "مِنْ عند آخرهم" بمعنى إلى، وهي لغة.

قال الكرماني: "وُرود "مِنْ" بمعنى إلى شاذ لم يقع في فصيح الكلام، ثم إنّ "إلى" لا يجوز أن تدخل على عند. ثم إن ما بعد "إلى" مخالف لما قبلها، فيلزم خروج "من عند آخرهم" عنه.

وقال التيمي[420] : "المعنى توضؤوا كلّهم حتى وصلت النوبة إلى الآخر".

وقـال الحـافظ ابن حجر: "ما قـاله الكرماني في تعقبه على النووي من أن "إلى" لا تدخل على "عند" لا يلزم مثله في "من" إذا وقعت بمعنى إلى. وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال "عند" زائدة"[421].

وقال الكرماني في موضع آخر في هذا الحديث: "كلمة "من" هنا بمعنى إلى، وهي لغة، والكوفيون[422] يجيزون مطلقاً وضع حروف الجر بعضها مقام بعض".

167 - حديث (نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم {لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ}[423] مرجعه من الحديبية)[424].

قال أبو البقاء: "بالنصب للمرجع، مصدر مثل الرجوع، والتقدير: نزلت عليه وقت رجوعه، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه"[425].

168 - حديث "إن الله تعالى وكّل بالرحم ملكاً يقول: أيْ ربّ نُطْفة، أيْ ربّ علقة، أيْ رب مُضْغة"[426].

قال الكرماني: "[نُطفة] بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي هذه نطفة. وبالنصب أي جعلت أنا المنيَّ نطفة في الرحم، أو صار نطفة، أو خلقت أنا نطفة. وقوله: "فإذا أراد أن يقضي خلقه قال أذكر أم أنثى شقيّ أم سعيد؟" فإن قلت: "ذكر" مبتدأ أو خـبر؟ قلت: مبتدأ. وقد تخصصّ بثبوت أحدهما إذ السؤال فيه عن التعيين، فصلح الابتداء به. وروي "أذكراً" بالنصب أي أتريد أو أتخلق؟ فإن قلت: أم المتصلة ملزومة بهمزة الاستفهام فأين هي؟ قلت: مقدّرة وجوباً، ووجودها في قرينتها يدل عليه"[427].

169[428] - حديث "عَجبتُ للمؤمن إنّ الله تعالى لم يَقْض له قضاء إلا كان خـيراً له".

قال أبو البقاء: "الجيد "إنّ" بالكسر على الاستئناف. ويجوز الفتح على معنى في أن الله، أومن أن الله"[429].

170- حديث (مُرَّ على النبي صلى الله عليه وسلم ببدنة، فقال: ارْكَبْها، قالوا: إنها بَدَنَة. قال: وإِنْ)[430].

قال النووي : "هكذا في جميع النسخ "وإنْ" فقط، أي وإن كانت بدنة"[431].

171- حديث (قَـدِمَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم المـدينـة وأنا ابن عشر، وكُنَّ أُمَّهاتي يَحْثُثْنني على خدمته) الحديث[432].

قال أبو البقاء: "النون في "كنّ" حرف يدل على جمع المؤنث، وليست اسما مضمراً، لأن "أمهاتي" هو اسم كان، فلا يكون لها اسمان، ونظير النون هنا الواو في قوله: أكلوني البراغيث، والنون في قول الشاعر:

ولكنْ دِيافيٌ أبوه وأمّهُ
بِحَوْرانَ يعْصِرْن السَّليطَ أقاربه[433]

وقـوله في الحديث (الأيمن فالأيمن) منصوب بفعل محذوف تقديره: قدّموا الأيمن فالأيمن"[434]انتهى.

وقال ابن مالك في توضيحه: "اللغة المشهورة تجريد الفعل من علامة تثنية وجمع عند تقديمه على ما هو مسند إليه، استغناء بما في المسند إليه من العلامات نحو: حضر أخواك، وانطلق عبيدُك وتبعهم إماؤك، ومن العرب من يقول: حضر أخواك وانطلقوا عبيدُك وتبعتهم إماؤك. والسبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ"من" فإذا قصدت تثنيته أو جمعه، والفعل مجرد، لم يُعلم القصد. فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد عن غيره. فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما، وجرّدوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد. وعلى هذه اللغة قول من روى "كُنّ نساءُ المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر"[435] وقول أنس "فكنّ أمهاتي يحثثنني" وقوله صلى الله عليه وسلم "يتعاقبوِن فيكم ملائكة"[436]، وقول الشاعر:

رأيْنَ الغواني الشيبَ لاحَ بعارضي
فَأعْرضْنَ عنّي بالخدُودِ النَّواضرِ [437] " [438] انتهى.

وقـال النووي: "ضبط "الأيمن فالأيمن" بالنصب على تقـدير: أعط الأيمن، وبالرفع على تقدير: الأيمنُ أحقّ"[439].

وقال الزركشي: "يجوز رفعه على الابتداء وخـبره محذوف، أي أولى، والنصب بتقدير اسقوا".

172- حديث (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجدَ وحبلٌ ممدودٌ بين ساريتين) الحديث[440].

قال ابن مالك في توضيحه : "لا يمتنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة، نحو: رجلٌ تكلّم، وغلامٌ احتلم، وامرأةٌ حاضت. فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يمنع لخلوّه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم ومن غلام يحتلم ومن امرأة تحيض. فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصّل بها الفائدة، جاز الابتداء بها. فمن القرائن التي تتحصل بها الفائدة الاعتماد على واو الحال كقولك: انطلقتُ وسبعٌ في الطريق، وأتيتُ فلانا ورجلٌ يخاصمُه. ومنه {وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ}[441] ومنه "دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبلٌ ممدود" وقول عائشة "دخل رسوله الله صلى الله عليه وسلم وبُرْمَةٌ على النار"[442] ومنه قول الشاعر:

سريْنا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا
مُحيّاك أخفى ضَوؤه كُلَّ شارق[443]

وكذا الاعتماد على "إذا" المفاجأة، نحو: انطلقتُ فإذا سبعٌ في الطريق، ومنه قول بعض الصحابة "إذا رجُلٌ يصلي"[444]. انتهى.

قوله: "ليُصلِّ أحدُكم نشاطه".

قال أبو البقاء: "أي مدة نشاطه، فحذف الظرف وأقام المصدر مقامه"[445].

وقال الأشرفي[446] في شرح المصابيح: "يجوز أن يكون "نشاطه" بمعنى الوقت، وأن يراد به الصلاة التي نشط لها".

وقال الطيبي: "يجوز أن يكون نصبه على المصدر من حيث المعنى، يعني انشطوا في صلاتكم النشاط الذي يليق بحالكم"[447].

173 - حديث "ذَهبْتُ بعَبْد الله بنْ أبي طلْحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حـين وُلد، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم في عباءة يهْنا[448] بعيراً له، فقال: هل معك تمر؟ فقلت: نعم. فناولته تمرات فألقاهنّ في فيه، فلاكهن ثم فغـر فا الصبيّ فمجـهّ في فيه، فجعل الصبيّ يتلمظه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حب الأنصار التمر"[449].

قال النووي: [حبّ] روي بضمّ الحاء وكسرها. فالكسر بمعنى المحبوب كالذِّبح بمعنى المذبوح. وعلى هذا فالباء مرفوعة، أي محبوبُ الأنصار التمر. وأما من ضمّ الحاء فهو مصدر، وفي الباء على هذا وجهان: النصب وهو الأشهر، والرفع؛ فمن نصب فتقديره: انظر حُبَّ الأنصار التمر، فينصب التمر أيضاً. ومن رفع قال هو مبتدأ حذف خبره، أي حبّ الأنصار التمر لازم، أو هكذا، أو عادة من صغرهم"[450].

174- حديث "لبَّيْك حقَّاً حقَّا، تعبُّداً ورقاً"[451].

قال في النهاية: "حقا" مصدر مؤكد لغيره[452]، أي إنه أكّد به معنى ألْزَمُ طاعتك، الذي دلّ عليه لبّيْك، كـما تقول: هذا عبْدُ الله حقاً، فتؤكده به. وتكريره لزيادة التأكيد. و"تعبّداً" مفعول له"[453].

175- حديث "أما إنكم في صلاة ما انتظرتموها" [454].

قال ابن مالك في شرح الكافية: "يجوز كسر "إنّ" بعد "أَما" مقصوداً بها معنى "ألا" الاستفتاحية. وإن قصد بها معنى حقا فتحت"[455].

وقال في شرح التسهيل: "روى سيبويه نحو أما إنك ذاهب، بالكسر على جعل "أما" استفتاحية بمنزلة ألا، والفتح على جعل "أما" بمعنى حقا. وتكون "أما" مع الفتح على مرادفة الاستفتاح أيضاً، وما بعدها مبتدأ خبره محذوف، كأنه قال أما معلوم أنك ذاهب. وقد يقع بين "أما" و"إن" يمين فيجوز أيضا الفتح على مرادفة "أما" "حقا"، والكسر على مرادفتها "ألا" ذكر ذلك سيبويه[456]". انتهى.

176- حديث "حَسْبُك مِنْ نساء العالمين مَرْيَمُ بنتُ عِمْران" الحديث[457].

قال الطيبي : "حَسبُك" مبتدأ، و"من نساء العالمين" متعلق به، و"مريم" خبره. والخطاب إما عام أو لأنس. أي كافيك معرفتك فضلهن من معرفة سائر النساء"[458].

177 - حديث "وما رياضُ الجنة؟ قال: حلق الذكر"[459].

قلت: في النهاية[460] "حِلَق" بكسر الحاء وفتح اللام. جمع حَلْقة، مثل قَصْعة وقصَع.

وقال الجوهري[461]: "جمع الحَلقة حَلَق بفتح الحاء على غير قياس. وحكى عن أبي عمرو أن الواحد حَلَقة بالتحريك والجمع حَلَق بالفتح. وقال ثعلب: "كلّهم يجيزه على ضعفه". وقال أبو عمرو الشيباني[462] : "ليس في الكلام حَلَقة بالتحريك إلا جمع حالق".

178 - حديث "يقـولُ الله لأهْوَن أهل النار عذاباً يوم القيامة، لو أنَّ لك ما في الأرْض مِنْ شيء" [463].

قال الطيبي: "أي لو ثبت. لأن "لو" يقتضي الفعل الماضي، وإذاَ وقعت "أن" المفتوحة بعد "لو" كان حذف الفعل واجباً، لأن ما في "أن" من معنى التحقيق والثبات مُنزَّل منزلة الفعل المحذوف. وقوله: "فأبَيْت إلا أنْ تُشرك بي" استثناء مفرّغ. وإنما حذف المستثنى منه مع أنه كلام موجب[464] لأنّ في الإباء معنى الامتناع، فيكون نفيا معنى، أي ما اخترت إلا الشرك"[465].

179 - حديث "مرَّ على امْرأة وهى تبكي على قـبر، فقال لها: اتّقي الله واصْبري، فقالت له: إليْك عنّي، فإنك لاتُبالي مُصيبتي" [466].

"إليك" اسم فعل بمعنى تنحَّ. وفي حديث المغيرة بن شعبة "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل طعاماً ثم أقيمت الصلاة، [فقام] وقد كان توضأ قبل ذلك. فأتيته بـماء ليتوضأ منه فانتهرني وقال: وراءك"[467] وفي حديث أبي هريرة "أقيمت الصلاةُ وعُدّلت الصفوفُ قياماً فخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما قام في مُصلاّه ذكر أنه جُنُب، فقال لنا مكانكم، ثم رجع فاغتسل"[468].

قال الزمخشري في المفصّل: "من أسماء الفعل: دُونَك زيدا أي خذه، وعندك عمراً أي الزمه، ومكانك[469] إذا قلت تأخر وحذّرته شيئاً خلفه، وأمامك إذا حذَّرته من بين يديه شيئاً، أو أمرته أن يتقدّم، ووراءك أي انظر إلى خلفك إذا أبصرته شيئاً"[470].

وقال الأندلسي: "موضع هذا الباب للمبالغة، لأن من شأن العرب إذا أرادت معنى زائداً على ما يعطيه اللفظ غّيرته وأزالته عن موضعه المعهود، كـما تراهم يفعلون في ضارب وضرّاب وراحم ورحمان. وفيه أيضاً اختصار وإيجاز إلا أنه لا يخلو عن توسّع وتجوّز. أما الاختصار فلأن الأصل في قولك: "دونك زيدا": خُذ من دونك زيداً، فحذف حرف الجر والفعل، وضمّن الظرف معناهما. وأما التجّوز فلأنهم حذفوا أحد اللفظين وجعلوا الآخر نائباً منابه وسادا مسدّه. وإقامة الشيء مقام غيره وحلوله في غير محلّه تجّوز وتوسّع. ثم الألفاظ المستعملة فيه ثلاثة ضروب: عليك وإليك، وظروف المكان نحو عندك ووراءك وأمامك وباقي أسماء الجهات

الست، ومصادر نحو حِذْرَك وحذارك. ثم قولك "أمامك" يحتمل وجهـين: أن يريد اذْنُ، أو احذر. فإن أردت اذْنُ فلا يتعدّى، وإن أردت احذر تعدّى. فيكون اللفظ واحداً والمراد به مختلف، والقرائن هي الفارقة المفهمة. ويقال في إعرابه إغراء، وفي المنصوب به منصوب بالإغراء. وإذا ارتفع ما بعد هذه الحروف أو الظروف خرجت عن الإغراء، كقولك: عليك الدَّينُ، وأمامك الجزاءُ. ومن أحكام هذا الأصل أن لا يُغْري به غائب. فمن ذلـك: عليك عمراً، ووراءك انظر[471] وهو ظرف. ومكانك أي الزمه- وهو ظرف. وإليك بمعنى تنح. ووراءك انظر. وهذه المجرورات بمنزلة صَهْ ومَهْ، ولا يقع إلا في الأمر. أما ما روي أنه إذا قيل إليك، فقال: إليَّ، فهذا شاذ مخالف لقياس العرب، ولا يجوز علىَّ زيداً ولا دوني عمراً، إلا أن يريد بعليّ أوْلِني، فيقول: عليّ زيداً، فتوسعت العرب في هذا، فعـدَّتـه مرة إلى المتكلم بحـرف الجر، ومرّة إلى المخاطب. ولم يقع توسّع في دونك وعندك. فلا يقولون دوني ولا عندي". انتهى.

وقال الرضي: "من أسماء الأفعال الظروف وشبهها. فعندك ودونك ولديك بمعنى خُذ. والأصل: عندك زيدٌ فخـذه، وكـذا لديك زيدٌ ودونك زيدٌ، برفع ما بعدها على الابتداء. فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف، فكثر استعماله حتى صار بمعنى خُذ فعمل عمله. وهذه الظروف مبنية على الفتح لأنه الحركة التي استحقها في الأصل حين كانت ظروفاً، فوراءك أي تأخر، وأمامك أي تقدّم أو احذر من جهة أمامك. ويجوز أن يقال هما باقيان على الظرفية، إذ هما لا ينصبان مفعولا، كعندك ولديك، فيكون التقدير استقرّ وراءك وأمامك. وكذا مكانك أي الزم مكانك. ويقال: عليك زيداً أي خذه. كان الأصل عليك أخذه. ويقال إليك عني، والأصل ضمّ عملك[472] إليك وتنحّ عني، فاختصر كـما ذكرنا"[473].

مراجـع الحلقـة

- الإحـاطـة في أخبار غرناطة: لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة الأولى 1397هـ 1977م.

- ارتشاف الضرب: أبو حيان النحوي الأندلسي- تحقيق د. مصطفى النماس.

- الاستيعاب في أسماء الأصحاب: الحافظ القرطبي/ في هامش الإصابة- دار الكتاب العربي- بيروت.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى 1406هـ 1986م.

- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، بيروت.

- إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

- الأصمعيات: الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الخامسة- بـيروت. لبنان.

- إعراب الحديث النبوي: أبو البقاء العكبري، تحقيق د. حسن موسى الشاعر.

- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية 1405هـ 1985م.

- الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايبين، بيروت، الطبعة السادسة 1984م.

- أمالي السهيلي: تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى 1390هـ 1970م.

- إنباه الرواة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1406هـ- 1986م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، تحقيق المرحوم الشيخ محي الدين عبد الحميد.

- أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق المرحوم الشيخ محي الدين عبد الحميد.

- البحر المحيط: أبو حيان، مطبعة السعادة 1328هـ.

- بغية الـوعاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى 1384هـ 1964م.

- تاج العروس: الزبيدي، دار ليبيا للنشر والتوزيع.

- التبيان في إعراب القرآن: العكـبري، تحقيق علي محمد اليحاوي، مطبعة عيسى الحلبي.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1406هـ 1986م.

- تذكرة الموضوعات: الفتني، بـيروت.

- تذكرة النحاة: أبو حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى 1406هـ 1986م.

- التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية.

- تهذيب اللغة: الأزهري، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي 1967م.

- توضيح المقاصد والمسالك: المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، الطبعة الثانية.

- الجامع الكبير: السيوطي، نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب- الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، طبعة دار الكتب المصرية- القاهرة.

- الحماسة: أبو تمام، تحقيق د. عبد الله عسيلان، 1451هـ 1981م.

- خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: المرحوم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة.

- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- الديباج المذهب: ابن فرحون المالكي، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة التراث- القاهرة.

- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

- ديوان أبي النجم العجلي: شرح علاء الدين آغا، النادي الأدبي- الرياض 1401هـ 1981م.

- ديوان امرىء القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

- ديوان جرير بشرح ابن حبيب: تحقيق نعمان محمد طه، دار المعارف.

- ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد 1965م.

- ديوان عروة بن الورد: دار صادر، بيروت 1384هـ 1964م.

- الزاهر: أبو بكر الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرشيد 1399هـ 1979م.

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

- سنن أبي داود: تحقيق محمد محمي الدين عبد الحميد.

- سنن الترمذي: تحقيق عبد الرحمن عثمان، مطبعة الفجالة الجديدة.

- سنن الدارقطني: ومعه التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب العظيم آبادي.

- السنن الكبرى: البيهقي، طبعة دار المعرفة بيروت عن الطبعة الأولى بحيدر آباد 1352هـ.

- السيرة النبوية: ابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، الطبعة الثانية 1375هـ 1955م.

- شرح أبيات سيبويه- ابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث دمشق 1979م.

- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مع حاشية الصبان.

- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح.

- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المنسوب للعكـبري، تحقيق مصطفى السقا وجماعة 1391هـ 1971م.

- شرح الكافية:- الرضي.

- شرح الكافية الشافية:- ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى.

- شرح اللباب للإسفراييني: السيرافي الفالي، تحقيق ثلاثة من طلاب الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية- رسالة ماجستير.

- شرح مشكاة المصابيح: الطيبي، مخطوط بالمكتبة المحمودية في المدينة المنورة.

- شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.

- شروط سقط الزند للمعري: تحقيق مصطفى السقا وجماعة، عن طبعة دار الكتب 1365هـ.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي، تحقيق د. عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

- الصحاح: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، 1402هـ 1982م.

- صحيح البخاري بشرح ابن حجر "فتح الباري"، دار المعرفة، بيروت.

- صحيح البخاري بشرح الزركشي "التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح"، الطبعة الأولى 1351هـ 1932م.

- صحيح البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1401هـ 1981م.

- صحيح الجامع الصغير: السيوطي، تحقيق ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1399هـ 1979م.

- صحيح مسلم بشرح النووي: دار إحياء التراث العربي.

- ضعيف الجامع الصغير: السيوطي، تحقيق ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

- طبقات الحفاظ: السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى 1393هـ 1973م.

- العرف الطيب شرح ديوان أبي الطيب: ناصيف اليازجي، دار العلم- بيروت.

- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، نشر برجستراسر، عن الطبعة الأولى 1351هـ 1932م- دار الكتب العلمية.

- غريب الحديث: الخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، منشورات جامعة أم القرى 1402 هـ 1982 م.

- غريب الحديث: ابن قتيبة، تحقيق د. عبد الله الجبوري، بغداد، الطبعة الأولى 1397هـ 1977م.

- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، تحقيق علي البجاوي وزميله، مطبعة عيسى الحلبي، الطبعة الثانية.

- الفاخر: المفضل بن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م.

- الفتح الكبير وضمّ الزيادة إلى الجامع الصغير للسيوطي، ترتيب الشيخ يوسف النبهاني، طبعة الحلبي بمصر 1350هـ.

- القاموس المحيط: الفيروز آبادي.

- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون.

- كتاب الألفاظ والأساليب: صادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة 1977م.

- الكتيبة الكامنة: لسان الدين بن الخطيب، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت.

- الكشاف: الزمخشري، طبعة الحلبي.

- كشف الظنون: حاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى- بيروت.

- اللزوميات: أبو العلاء المعري، تحقيق أمين الخانجي، القاهرة.

- مجلة معهد المخطوطات العربية بالكـويت/ المجلد التاسع والعشرون- الجزء الأول عام 1405هـ 1985م.

- مجمع الأمثال: الميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

- المحتسب: ابن جني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل: وبهامشه منتخب كنز العمال.

- مشارق الأنوار: القاضي عياض، طبع المكتبة العتيقة بتونس.

- مشكاة المصابيح: التبريزي، تحقيق ناصر الدين الألباني، منشورات المكتب الإِسلامي بدمشق.

- المصباح المنير: الفيومي.

- معاني القرآن: الفرّاء، عالم الكتب، الطبعة الثانية 1980م.

- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة- بيروت- دار إحياء التراث العربي.

- مغني اللبيب: ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، الطبعة الأولى، دمشق.

- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج- الشيخ محمد الشربيني الخطيب، على متن المنهاج للنووي- مصطفى البابي الحلبي 1377هـ 1958م.

- المقتضب: المّبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة.

- النحو الوافي: عباس حسن- دار المعارف بمصر.

- نفح الطيب: المقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر- بيروت 1388هـ 1968م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي وزميله.

- همع الهوامع: السيوطي. تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

---

[1]البخاري: كتاب العلم – باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم 1/200. مسلم بشرح النووي 1/67. مسند أحمد 3/98، 113. ابن ماجة برقم 32، 33.

[2]النهاية في غريب الحديث 1/159.

[3]مريم: أية 75.

[4] علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، أبو الحسن، عالم بالحديث من أهل قرطبة له شرح البخاري. توفي سنة 449هـ. انظر: الأعلام 4/ 285.

[5] العبارة في الكرماني "ويَلْزَم عليه في قوله (فليتبوأ) توجيهات أربعة" وهذا أولى. والمراد بالتوجيهات الأربعة أقوال العلماء المذكورين في شرح الكرماني، وهم الخطابي وابن بطال والطيبي والكرماني. فعبارة السيوطي غير دقيقة.

[6] صحيح البخاري بشرح الكرماني 2/113.

[7]فتح الباري 1/ 201.

[8] انظر كلام الطيبي في صحيح البخاري بشرح الكرماني 2 /113- نقلاً عن شرح مشكاة المصابيح للطيبي- مخطوط بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ج 1 ورقة 162.

[9] مسند أحمد 3/177،207 البخاري: كتاب الإِيمان- باب حب الرسول من الإيمان 1/58. مسلم بشرح النووي 2/15. ابن ماجة برقم 67.

[10] قال الصبان 3/ 55: "أفعل التفضيل فيه [أي أحبّ] مصوغ من فعل المفعول، ففيه شذوذ من هذه الجهة، إلا على قول من يجعل المصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس. وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحب الرباعي فإن كان من حب الثلاثي فلا شذوذ فيه.." .

وقال الرضي في شرح الكافية 2/214: "وقياسه- أي اسم التفضيل- أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل... وقد استعملوا في المفعول أيضا على غير قياس نحو: أعذر، وأشهر، وألوم، وأشغل أي أكثر معذورية ومشهورية وملكية ومشغولية، ومنه أعنى في قول سيبويه: وهم بشأنه أعنى".

وانظر: شرح المفصل لابن يعيش 6/ 94.

[11] البخاري بشرح الكرماني 1/97.

[12]تكملته (.. ثم قال: أين السائل عن وقت صلاة الغداة، ما بين هاتين أو قال هذين وقت) هذه رواية جامع المسانيد التي اعتمد عليها العكبري في إعراب الحديث، والرواية في مسند أحمد 3 /113 " أسفر من الغد ".

[13] إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكـبري- برقم 45.

[14]الحديث عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بعثت أنا والساعة كهاتين، وأشار بالوسطى والسبابه". وفي رواية أخرى: "وضم السبابة والوسطى".

مسلم: كتاب الفتن 18/ 90- البخاري: كتاب الرقاق. فتح الباري 11 /347. مسند أحمد 3/ 131

[15] إعراب الحديث النبوي برقم 46، وما بين القوسين منه.

[16]صحيح البخاري كتاب التفسير- سورة النازعات- فـتح الباري 8/ 691

[17] في النسخ الخطية: "قمتُ أنا وزيد" والصواب ما أثبته.

[18]قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية 3/ 1244: "إن كان المعطوف عليه ضميرا متصلاً مرفوعاً فالجيد الكثير أن يؤكد قبل العطف بضمير رفع منفصل كقوله تعالى: {قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ}".

[19] كتاب المسائل والأجوبة لابن السّيد البطليوسي المتوفى سنة 521 هـ.

[20]الطيالسة جمع طَيْلسان وهو فارسي معرَّب، نوع من اللباس.

[21] أي مفعول به على رأي الزجاج. وانظر الخلاف في ناصب المفعول معه- التصريح 1/ 344

[22]أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي فقيه مالكي من رجال الحديث. مولده بقرطبة كان مدرساً بالإسكندرية وتوفي بها سنة 656 هـ من كتبه: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلما. انظر الأعلام 1/186.

[23] حديث عن أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى خيبر ليلاً ... فلما أصبح خرجت اليهود بمساحيهم ومكاتلهم، فلما رأوه قالوا: محمد والله، محمد والخميس...)

البخاري: كتاب المغازي باب غزوة خيبر 7/467 كتاب الخوف باب التبكير 2/438. مسند أحمد 3/111، 163.

[24] النهاية في غريب الحديث والأثر 2/ 79

[25] صحيح البخاري بشرح الكرمايى 4/32

[26]شرح صحيح البخاري للزركشي 2/16

[27] مسند أحمد 3/191

[28] الصحاح للجوهري 6/ 2250

[29] قال الرضي في شرح الكافية 2/69: "وأما التنوين اللاحق لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتنكير... وقال ابن السكيت والجوهري: دخولها فيما تدخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده وحذفه دليل الوقف.."وقال الأشموني 3/207: "وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون".

[30]أحمد بن نصر الداودي الأسدي المالكي، أبو جعفر، محدّث فقيه متكلم، سكن طرابلس الغرب وتوفي بتلمسان. من مصنفاته: النامي في شرح الموطأ، النصيحة في شرح البخاري، توفي سنة 402 هـ انظر. معجم المؤلفين 2/ 194

[31] الحديث عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعودوا الكفر كـما يكره أن يُقذف في النار" مسند أحمد 3/103، 248، 288. البخاري: كتاب الإيمان. باب حلاوة الإيمان. فتح الباري 1/ 60

[32] إذا وقع اسم الشرط مبتدأ فقيل خبره فعل الشرط وحده وفيه ضميره وقيل فعل الجواب لأن الفائدة به تمّت، وقيل مجموعها.

قال أبن هشام: والصحيح الأول وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية. انظر: مغنى اللبيب- الباب الرابع ص 519-520 همع الهوامع 4/341.

[33]المقصود بكلمة الانتهاء (إلى) وبآلة الظرف (في).

[34] صحيح البخاري بشرح الكرماني 1/ 100

[35] مسند أحمد 3/106، 243.

[36] إعراب الحديث النبوي- برقم 47

[37] البخاري- كتاب المزارعة- باب فضل الزرع والغرس- فتح الباري 5/3. مسلم 10/ 214 مسند أحمد 3/ 229، 243. مشكاة المصابيح- كتاب الزكاة باب فضل الصدقة.

[38]شرح مشكاة المصابيح. الطيبي، مخطوط بالمكتبة المحمودية الجزء الثاني ورقة 104

[39] الحديث عن أنس وفيه ".. فصلى رسول الله فلما فرغ من صلاته قال: أين السائل عن الساعة؟ فقال: أنا يا رسول الله. قال: وما أعددت لها؟ قال: ما أعددت لها من كبير عمل صيام ولا صلاة إلا أني أحـب الله ورسوله.." مسلم 16/187. مسند أحمد 3/104

[40] إعراب الحديث النبوي. رقم 48

[41] عن أنس قال: "رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يهادي بين ابنيه، قال: ما هذا ؟ قالوا: نذر أن يمشي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله عز وجل لغني أن يعذب هذا نفسه، فأمره فركب".

مسند أحمد 3/106. وفي البخاري ي كتاب الأيمان والنذور باب النذر فيما لا يملك فتح الباري 11/ 585 " إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه"، وكذلك الراوية في سنن أبي داود 3/ 235 كتاب الأيمان والنذور.

[42] عن أنس "أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى على أزواجه وسوَّاق يسوق بهن يقال له أنجشة ، فقال. ويحك يا أنجشة رويدك سوقك بالقوارير..".

مسند أحمد 3/ 186، 107- البخاري: كتاب الأدب،10/538.

مسلم: كتاب الفضائل 15/ 80 بروايات مختلفة.

[43]إعراب الحديث النبوي- برقم 49

[44] شواهد التوضيح والتصحيح ص 205

[45] صحيح مسلم بشرح النووي 15/ 80 وما بين المعقوفات منه.

[46] البخاري: كتاب الجنائز- باب فضل من مات له ولد فاحتسب. فتح الباري 3/118.

[47]في النسخ المخطوطة "اللام" والتصويب من إعراب الحديث للعكبري.

[48]سورة يوسف: آية 90.

[49] إعراب الحديث النبوي- برقم 50.

[50] فتح الباري 3/ 121.

[51] الإمام عبد الواحد بن التين السفاقسي. له شرح على صحيح البخاري. انظر: كشف الظنون 1/546.

[52] صحيح البخاري بشرح الكرماني 7/58.

[53] عمرو بن عبسة بن خالد السلميّ، قيل أسلم قديماً بمكة ثم رجع إلى بلاده فأقام بها إلى أن هاجر بعد خيبر وقبل الفتح فشهدها. يقال مات بحمص في أواخر حلافة عثمان. انظر: الإصابة 3/ 705.

[54] سليمان بن أحمد الطبراني من كبار المحدثين، أصله من طبرية، له ثلاثة معاجم في الحديث، ومصنفات أخرى. توفي سنة 360 هـ انظر: الأعلام 3/ 121.

[55] فتح الباري 3/ 121.

[56]أبو ثعلبة الأشجعي، قال عنه البخاري له صحبة. انظر: الإصابة 4/ 29.

[57]البخاري: كتاب الهبة- باب من استسقى. فتح الباري 5/ 201.

وتكملته ".. فأعطيته، وأبو بكر عن يساره وعمر تجاهه وأعرابي عن يمينه، فلما فرغ قال عمر: هذا أبو بكر، فأعطى الأعرابيّ فضله ثم قال: الأيمنون الأيمنون..".

[58] صحيح البخاري بشرح الكرماني 11/114.

[59] عن أنس قال: "كان فزع بالمدينة، فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرساً من أبي طلحة ، يقال له المندوب، فركبه فلما رجع قال: ما رأينا من شيء، وإن وجدناه لبحرا".

البخاري: كتاب الهبة 5/ 240. كتاب الجهاد 6/58، 66.

[60] عبد الملك بن قريب الأصمعي الباهلي، أحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، طاف كثيراً في البوادي وحفظ كثيراً من الشعر، له مصنفات كثيرة منها: الإبل، الأضداد، الخيل. توفي بالبصرة سنة 216 هـ. انظر: الأعلام 4/ 162.

[61] انظر: فتح الباري 5/ 241.

[62] أحمد بن يحي ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة كان ثقة حجة صالحاً ديّناً مشهوراً بالحفظ ورواية الشعر. من مصنفاته: المصون، معاني القرآن، المجالس. توفي سنة 1 29 هـ. انظر: إنباه الرواة 1/ 173 بغية الوعاة 1/ 396.

[63] انظر الخلاف في الإنصاف مسألة 90، مغنى اللبيب 256.

[64] انظر: ارتشاف الضرب 2/ 151 بتحقيق د. النماس.

[65]الحديث لا مشكاة المصابيح- كتاب البيوع- باب الربا. برقم 2831 ورواه ابن ماجة- كتاب الصدقات برقم 2432.

[66] سورة البقرة: آية 245

[67] عن أنس قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة التمس غلاماً من غلمانكم يخدمني... ثم أقبل حتى إذا بدا له أحد قال: هذا جبل يحبنا ونحبه، فلما أشرف على المدينة قال: "اللهم إني أحرِّم ما بين جبليها مثل ما حرّم به إبراهيم مكة، اللهم بارك لهم في مدّهم وصاعهم".

البخاري كتاب الأطعمة- باب الحيس- فتح الباري 9/ 554. وقد رويَ الحديث بروايات متعددة مختلفة منها: البخاري 6/87. مسند أحمد 3/243، 149، 159.

[68] يونس بن حبيب الضبي، غلب عليه النحو، وروى عنه سيبويه كثيرا. كانت حلقته بالبصرة ينتابها الأدباء. توفي سنة 182 هـ انظر: إنباه الرواة 4/ 74.

[69] الكتاب لسيبويه 2/ 355 بتصرف يسير.

[70] مسند أحمد 3/117

[71]صحيح البخاري بشرح الكرماني 20/48.

[72] البخاري- كتاب النكاح 9/314. مشكاة المصابيح/ كتاب النكاح باب القسم برقم 3233.

[73]مسند أحمد 3/136. مسلم 13/45. مشكاة المصابيح برقم 3810.

[74] سورة آل عمران: آية 133.

[75] عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أنا أول شفيع في الجنّة، لم يصدق نبي من الأنبياء ما صُدّقتً..." مسلم بشرح النووي 3/73. صحيح الجامع الصغير برقم 1471.

[76] شرح مشكاة المصابيح مجلد 4 ورقة 244.

[77] البخاري- كتاب الرقاق- باب صفة الجنة والنار 11/ 415. مسند أحمد 3/ 124 وتكملته: "فقال: ويحك أو هبلت أو جنة واحدة هي؟ إنها جنان كثيرة، وإنه لفي جنة الفردوس".

وانظر: البخاري/ كتاب المغازي 7/ 304، كتاب الجهاد 6/ 26 وفيه: "أن أم حارثة بن سراقة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا نبي الله ألا تحدثني عن حارثة، وكان قتل يوم بدر أصابه سهم غرب..".

[78] سورة الإسراء: آية 7.

[79] سورة البقرة: آية 279.

[80]سورة النساء: آية 31.

[81]سورة يوسف: آية 26.

[82]سورة يوسف: آية 77.

[83] سورة النحل: آية 120.

[84]سورة مريم: آية 14.

[85] سورة النساء: آية 137.

[86] قائله الخنجر بن صخر الأسدي، فكأنه نظر وجهه في المرآة فلم يره حسناً فتسلى بأنه يشبه الأسد في شجاعته.

انظر: الأشموني 1/ 245. خزانة الأدب 9/ 304. همع الهوامع 1/108.

شفاء العليل في إيضاح التسهيل 1/326. شواهد التوضيح 176.

[87]البخاري: كتاب المغازي 7/ 282 وانظر شواهد التوضيح ص 17.

[88]طلحة بن سليمان السمان، مقرئ مصدّر، له شواذ تروى عنه. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 341.

[89]سورة النساء: آية 78. وقراءة طلحة بن سليمان شاذة. انظر: البحر المحيط 3/ 299. القرطبي 5/ 282. الدرّ المصون 43/4. التبيان للعكـبري 1/374.

[90]رجز من شواهد سيبويه 3/67 ونسبه إلى جرير بن عبد الله البجلي، ومطلعه: يا أقرَعُ بن حابسٍ يا أقرعُ

وقيل قائله عمرو بن خثارم البجلي يخاطب الأقرع بن حابس في منافرة بين بجيلة وكلب.

انظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي 2/122، خزانة الأدب للبغدادي 8/ 20 شرح الأشموني 4/18، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي 7/ 180.

[91]شواهد التوضيح 174.

[92]سهم غَرب أي لا يعرف راميه. يقال سَهْم غَرْب بفتح الراء وسكونها وبالإضافة وغير الإضافة. وقيل هو بالسكون إذا أتاه من حيث لا يدري، وبالفتح إذا رماه فأصاب غيره.

انظر: النهاية لابن الأثير 3/ 350. غريب الحديث للخطابي 1/ 221.

[93] عن أبي هريرة: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة منِ بني لحيان بغرة عبد أو أمة". البخاري: كتاب الديات 12/ 252.

[94] عن عائشة: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي ببُردْ حِبرَة". البخاري: كتاب اللباس 10/ 276. وبرد حِبَرة على الوصف والإضافة: برد يمان مخطط. انظر: النهاية 1/328.

[95] عن علي بن أبي طالب: "أهدى إليَّ النبي صلى الله عليه وسلم حلّة سيراء فلبستها، فرأيت الغضب في وجهه، فشققتها بين نسائي".

البخاري 5/229، 9/512، 10/296. قيل هي ثياب فيها خطوط من حرير.

[96]عبد الكريم بن محمد الرافعي، القزويني، فقيه من كبار الشافعية. من مصنفاته: التدوين في أخبار قزوين، المحرر في الفقه، فتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي في الفقه. توفي سنة 623 هـ.

انظر: الأعلام 4/ 55.

[97] عن أنس "أن الربيّع ابنة النضر كسرت ثنية جارية فطلبوا الأرش وطلبوا العفو، فأبوا، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بالقصاص... فقال: كتاب الله القصاص، فرضي القوم وعفوا..."

البخاري- كتاب الصلح 5/306. مسند أحمد 3/128، 167